الأمم المتحدة S/PV.7675

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٧٥

الاثنين، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميندیث غراتيرول
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد ميزوشينا

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنغولا والسنغال والصين لدى الأمم المتحدة (S/2016/321)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنغولا والسنغال والصين لدى الأمم المتحدة (S/2016/321).

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة

ممثلي ألمانيا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، تايلند، تركيا، توغو، جنوب أفريقيا، السويد، قبرص، كازاخستان، المغرب، نيجيريا، هولندا واليونان.ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تاي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/321، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لأنغولا والسنغال والصين لدى الأمم المتحدة، التي تحيل مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطى الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن القرصنة في خليج غينيا. كما يدرك المجلس جيدا، فإن مسألة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تعالج بانتظام في الإحاطات الإعلامية النصف السنوية التي يقدمها الممثلون الخاصون للأمين العام لمنطقتي وسط وغرب أفريقيا. لكن هذه هي المرة الأولى خلال خمس سنوات تقريبا التي يكرس فيها مجلس الأمن جلسة لهذا الموضوع.

على مدى السنوات القليلة الماضية، كان هناك انخفاض مطرد في عدد الحوادث المسجلة للقرصنة والسطو المسلح في البحر وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في خليج غينيا. غير أن انعدام الأمن في البحر لا يزال يشكل مصدر قلق في المنطقة. ففي الربع الأول من عام ٢٠١٦، سجل مركز الإبلاغ عن القرصنة التابع للمكتب البحري الدولي ست هجمات وست محاولات لشن هجمات في خليج غينيا، بما في ذلك تسع هجمات في نيجيريا، إضافة إلى واحدة في كوت ديفوار واثنتين داخل المياه الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سجلت أيضا في الآونة الأخيرة حالات اختطاف السفن قبالة ساحل نيجيريا لأغراض سياسية من قبل من يصفون أنفسهم بمقاتلي بيافرا، وعمليات الاختطاف على طول سواحل غرب ووسط أفريقيا.

ولعل المجلس يذكر أنه في أعقاب الطفرة في حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة في خليج غينيا، شجع القراران اللذان اتخذهما ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

ولجنة خليج غينيا على وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة في الخليج بدعم من الأمم المتحدة.

نتيجة لذلك، انعقد في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣ مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. خلال مؤتمر قمة التزم رؤساء الدول والحكومات بالعمل من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في خليج غينيا. ومن الجدير بالملاحظة أن مؤتمر القمة اعتمد مذكرة تفاهم بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في منطقتي وسط وغرب أفريقيا، وهذه المذكرة تبين الأهداف ومجالات التعاون؛ ومدونة قواعد السلوك؛ والإعلان السياسي بشأن تعزيز التعاون في خليج غينيا. كذلك اتفق مؤتمر القمة على إنشاء مركز التنسيق الأقاليمي المعني بخليج غينيا من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة البحرية والأمن البحري، وأنشأت المذكرة تقسيما واضحا للعمل يتم بموجبه تكليف المنظمات الإقليمية بالمسؤولة عن الاستراتيجية والتنسيق، وتكليف الدول بالاضطلاع بالمسؤولية عن العمليات.

افتُتح مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتنسيق جميع العمليات فيما يتعلق بقمع القرصنة والأنشطة الإجرامية الأخرى في خليج غينيا. وكان ذلك إيذانا بخطوة هامة وإيجابية في التعاون بين غرب ووسط أفريقيا في مكافحة القرصنة والجرائم المرتكبة في عرض البحر في منطقة خليج غينيا. ويتوقع من مركز التعاون الأقاليمي العمل على التنسيق بين مركزين إقليميين للتنسيق البحري وهما: المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا الذي يوجد مقره في بوانت نوار، بجمهورية الكونغو، وما زال يتعين إنشاء مركز إقليمي للأمن البحري لغرب أفريقيا، يكون مقره في أبيدجان.

لقد بدأ تشغيل مركز التنسيق البحري الإقليمي لأفريقيا الوسطى منذ تم تدشينه رسميا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في حين أن مراكز التنسيق البحرية المتعددة الجنسيات والمراكز الإقليمية في مراحل مختلفة من التشغيل. ولكن على الرغم من تدشين مركز التنسيق الأقاليمي في عام ٢٠١٤، فإنه لا يعمل بكامل طاقته بسبب قيود التوظيف والتمويل وغير ذلك من القيود اللوجستية.

لقد انعقد اجتماع استثنائي في ياوندي في ١٢ شباط/فبراير لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، للتغلب على التحديات التي تقف أمام تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي. وحضر ذلك الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا بالنيابة عن الأمم المتحدة. واستعرض الاجتماع عملية استقدام الموظفين وإجراءات مركز التنسيق الأقاليمي، وميزانية النصف الثاني من هذا العام وعام ٢٠١٧، فضلا عن برنامج الأنشطة المقترحة.

أما فيما يتعلق بالميزانية، فقد أوصى الاجتماع بأن تساهم الدول الأعضاء بنسبة ٤٠ في المائة من الموارد اللازمة، بينما يساهم الشركاء الثنائيون والدوليون بالبقية. أوصى أيضا مؤتمر القمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والدول الأعضاء بالإسراع في صرف الأموال للتمكين من تفعيل المحكمة الجنائية الدولية في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وعلاوة على ذلك، اقتُرح أن يتم استكشاف مصادر إضافية للتمويل عن طريق فرض ضرائب على المستفيدين من الموانئ الواقعة في منطقة خليج غينيا.

إن تعبئة الموارد لا تزال تشكل أولوية رئيسية لضمان تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي، ولا سيما بالنظر إلى أن توفير موارد الميزانية الذي يعتبر أحد العناصر الهامة للمركز من المتوقع أن يأتي من الشركاء الثنائيين والدوليين. ولهذا السبب، فإن رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا اتفقوا من حيث المبدأ على تنظيم المؤتمر المقبل للشركاء المساهمين والأطراف الثالثة في ياوندي. ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر فورا بعد اجتماع مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا المقرر عقده في لشبونة يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه. وتلتزم الأمم المتحدة بالمساعدة في هذا المسعى من خلال مكاتبها الإقليمية في وسط وغرب أفريقيا.

إن التصدي للجرائم الدولية للاتجار بالبشر والقرصنة والسرقة يتطلب مزيجا من الجهود والتفاهم على أن القمع، وإن كان ضروريا فير أنه لا يكفي. فاؤلئك الذين يرتكبون أعمالا غير مشروعة في البحر يتمتعون بدرجة عالية من التكيف مع الأساليب المتزايدة في تطورها، وفي كثير من الأحيان يكونون على اطلاع واسع. ويتطلب هذا الأمر جهودا وطنية وإقليمية وعالمية، على أن تكون مرنة واستباقية. ويتطلب الأمر أيضا أخذ زمام مبادرات ترمي إلى معالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وانعدام فرص العمل لزرع الآمال لدى القطاعات السكانية المهمشة التي قد تشارك في أنشطة القرصنة، ولا سيما الشباب.

في نهاية المطاف، فإن مواجهة التهديدات الحالية تتطلب مزيجا من القدرات، بما في ذلك التحسينات النوعية في جمع المعلومات الاستخبارية؛ وتقاسم وتحسين تحليل المعلومات الاستخبارية؛ وتعزيز القدرات في الهياكل الأساسية وتدريب إدارات إنفاذ القانون المحلية في بلدان خليج غينيا؛ ووضع إجراءات جمركية فعالة ونظم مراقبة على الحدود في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ومن المهم أيضا تجنب الازدواجية في الجهود الدولية لبناء القدرات فيما يتعلق بالسلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا. إن أعضاء مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا يعملون بمثابة منتديات مفيدة للتنسيق في هذا الصدد.

أخيرا، الأهم من ذلك، أنه من المقرر أن يعقد الاتحاد الأفريقي في لومي مؤتمر قمة استثنائي بشأن الأمن البحري والتنمية لأفريقيا يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن المؤتمر سيتيح فرصة فريدة لبلدان المنطقة لتجديد التزامها بالعمل معا على تعزيز هيكل الأمن البحري في خليج غينيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

معروض على المجلس نص بيان مقدم من الرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على مساهماتهم القيمة في هذا البيان. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يقرون البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2016/4.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أرحب بمبادرة الرئاسة الصينية بالاشتراك مع الوفدين الأنغولي السنغالي، إلى عقد مناقشة لتدارس موضوع على جانب كبير من الأهمية والنطاق في سياق عالمي يتسم بالتهديدات الرئيسية لأمننا الجماعي. ومن الواضح تماما أن مسألة القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا مصدر قلق كبير لبلدان غرب ووسط أفريقيا، سواء أكانت دولا ساحلية أم غير ساحلية.

ولكن بالضرورة أن المسألة تنطوي على بعد دولي لا جدال فيه، بالنظر إلى التداعيات الاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية الكامنة.

إن خليج غينيا من بين مناطق العالم التي تجسد على أفضل وجه الروابط القائمة بين التحديات العالمية الراهنة. ويشكل هذا الجزء من القارة الأفريقية على ساحل المحيط الأطلسي مفترق طرق لحركة الملاحة البحرية الدولية نظرا لموقعه في قلب شبكات الطرق التي تربط بين أفريقيا والأمريكتين وأوروبا وآسيا. ومع هذا، وقبل كل اعتبار، فإن خليج غينيا منطقة زاخرة بإمكانات اقتصادية متنوعة. ويضاف إلى ذلك موارد القارة الكثيرة الأخرى، وكلها تثير اهتمام الجهات الفاعلة الاقتصادية القانونية وأطماع المجرمين والمهربين على اختلاف أنواعهم، والذين يستنبطون بشكل متزايد وسائل مختلفة كثيرا ما تتجاوز القدرات الوطنية الفردية لدول المنطقة.

وتشير التقارير المتاحة لنا عن هذه المسألة إلى أنه خلال العقد الماضي، اتسع نطاق ظاهرة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، مما يمثل عقبة كبيرة أمام الأنشطة البحرية التي تقوم بها بلدان المنطقة. ومع ذلك، فإن تلك الأنشطة تسيّر اقتصادات تلك البلدان بشكل كبير. وفي السنوات الأخيرة، اتسع نطاق الجريمة البحرية المنظمة في خليج غينيا بدرجة مقلقة، ولم يعد يقتصر على قطاع النفط. وأعمال القرصنة، التي تأخذ في بعض الأحيان شكل غارات جريئة ومتطورة بشكل متزايد في أعالي البحار، يزيد من تعقيدها الآن السطو المسلح والصيد غير المشروع وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، وكذلك بالأدوية المغشوشة والنفايات السامة. وهذا ما يزيد من صعوبة الجهود المتزايدة التي تبذلها دول المنطقة التي يقف إلى جانبها مختلف الشركاء الدوليين. وينعكس ذلك في مختلف المبادرات التي جرى اتخاذها خلال السنوات الخمس الماضية في مواجهة هذا التحدي.

وكما ذكر الأمين العام المساعد بالشكل المناسب، والذي أشكره على إحاطته الإعلامية التي قدمها هنا اليوم، فإن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا قد عقد في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣ تحت رعاية المنظمات دون الإقليمية الثلاث ذات الصلة. ووفر ذلك الاجتماع زخما حقيقيا، وكان تجسيدا ملموسا للالتزام الجماعي لدول المنطقة بالتصدي لهذا الخطر المتنامي. وأظهرت العملية التي أفضت إلى الاجتماع المراحل المختلفة للالتزام الإقليمي والالتزام الدولي الذي يرتكز عليه، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة عن طريق اتخاذ القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، وكذلك البيان الرئاسي S/PRST/2013/13، الذي اعتمده المجلس في أعقاب مؤتمر قمة ياوندي.

والتحدي الماثل أمامنا هو وضع وتنفيذ إطار قانوني مؤسسي من شأنه أن يفسح المجال أمام تنفيذ استجابة فعالة ومنسقة من جانب بلدان المنطقة، كما أكد مؤتمر القمة بوضوح. وفي أعقاب ذلك المؤتمر، تم اعتماد مجموعة وثائق بشأن مسألة السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، بما في ذلك إعلان ياوندي لرؤساء دول وحكومات دول منطقتي وسط وغرب أفريقيا بشأن السلامة والأمن البحريين في مجالهما البحري المشترك، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، ومذكرة التفاهم الموقعة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين في المجال البحري لوسط وغرب أفريقيا.

وفي ضوء التقدم المحرز منذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6723) من ناحية، والحالة على أرض الواقع من ناحية أخرى، فإن لدينا ما يدعو إلى الشعور بالرضا إزاء الجهود المستمرة التي تبذلها دول خليج

غينيا والمنظمات دون الإقليمية، والتي أحرزت تقدما كبيرا في إنشاء المؤسسات واعتماد الأطر القانونية المتعلقة بالهيكل الأمني للأمن البحري. فعلى سبيل المثال، أنجزت لجنة خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استراتيجيتهما البحريتين الإقليميتين في آب/أغسطس ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ على الترتيب، وذلك بموجب إعلان ياوندي الذي طلب إلى هذين الكيانين:

”وضع واعتماد استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة المرتكبة في البحر، تمشيا مع الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة للبحار والمحيطات ٢٠٥٠.“

كما تمضي عملية ياوندي قدما في ظل التنفيذ التدريجي لركائز الهيكل الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين وهي بمثابة محاور لتنسيق ومواءمة السياسات الإقليمية والمبادرات المتوخاة خلال مؤتمر القمة. وعلاوة على ذلك، لا بد من الاعتراف بأن تفعيل هذا الهيكل يتوقف على بعض الشروط التي لم تتحقق بعد، على الرغم من الإنجازات التي أكدنا عليها كثيراً. ويتعلق ذلك على وجه الخصوص بتعزيز التنسيق ومواءمة التشريعات بشأن الموضوع، واللذين يجريان في هذه التشكيلة على كل من المستوى الأقاليمي وفيما بين الدول. وعلاوة على ذلك، نلاحظ وجود عقبات أمام المسألة الحساسة، التي لم تُحل بالكامل، والمتمثلة في تعيين الحدود البحرية، الأمر الذي يمكن أن يكون عنصرا من عناصر التوتر في العلاقات بين مختلف الدول المشاطئة للخليج.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل عنصر محوري في فعالية وتنفيذ مجمل هذا المسعى. ولذلك ينبغي الإشارة إلى أنه، بالإضافة إلى ضرورة تعبئة وتجميع موارد دول خليج غينيا والمنظمات دون الإقليمية، فإن الدعم من الشركاء التقنيين والماليين أمر لا غنى عنه من أجل توطيد استدامة نظم السلامة البحرية المتكاملة الوليدة. وفي هذا الصدد، يجدر أن نشيد بالمساعدة على الجبهتين التقنية والمالية المقدمة من الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لدعم مبادرات الدول والمبادرات الإقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح. ونود، في هذا الصدد، أن ننوه بصفة خاصة بمساهمات الصندوق الائتماني للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا، الذي أنشأته المنظمة البحرية الدولية.

وعلى الرغم من استمرار العديد من التحديات، ينبغي أن يُنظر إلى التعبئة الإقليمية من أجل التصدي للتهديد الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح في البحر، باعتبارها مظهرا من مظاهر التزام دول خليج غينيا بالاضطلاع بمسؤولياتها في المجال الأمني. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُفهم الأمن في المنطقة فهماً شموليا، باعتبار أن الأسباب والدوافع الرئيسية لانعدام الأمن البحري موجودة على اليابسة. وفي الحقيقة، فإن الجرائم البحرية غالبا ما تُغذيها شبكات واسعة من الأنشطة غير المشروعة يجري بناؤها بصورة تدريجية على أساس من سوء الإدارة والفقر المدقع والعنف السياسي والاجتماعي. ولذلك، نرى أنه من الأساسي التأكيد على الصلات بين القرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالنظر إلى أن هذه الآفة هي أحد التحديات الرئيسية التي تهدد استقرار بلدان المنطقة.

وعلاوة على ذلك، ونظرا للحالة الأمنية الخاصة في غرب ووسط أفريقيا، ينبغي لنا النظر بجدية في إمكانية وجود صلات بين القرصنة في خليج غينيا وتمويل أنشطة الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة. ومن الضروري أيضا النظر في المسائل الأخرى المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين، بما في ذلك إدارة الموارد البحرية ومراقبتها.

أما في قطاع صيد الأسماك، فيبدو أن الضغوط تتزايد على موارد مصائد الأسماك المتاحة – الأمر الذي يُعزى أساسا إلى زيادة عدد سفن الصيد العاملة والصيد غير القانوني. ويمكن

أن نرى أن ندرة الأرصدة السمكية تدفع صغار الصيادين التقليديين إلى تجاهل الحدود البحرية والتشريعات الوطنية للدول.

وكل هذه العوامل تشكل مصادر محتملة للنزاع. ومن الضروري تعزيز السياسات والشراكات من أجل ترشيد استغلال موارد مصائد الأسماك وإدارة وتقاسم الموارد البحرية العابرة للحدود، مع مراعاة خصوصيات الدول.

وبسبب تلك المسائل الأمنية المتعددة ولكن المترابطة، كرست الدورة الثانية لمنتدى داكار الدولي بشأن السلام والأمن في أفريقيا، المعقودة في عام ٢٠١٥، جلسة عامة للسلامة البحرية. وساعدت تلك الدورة في تيسير إجراء حوار استراتيجي بين المشاركين وفي تعميق التفكير بشأن وضع نهج متكامل حيال التهديدات التي تواجه القارة وفي تحديد أنسب الاستجابات للتحديات الراهنة. ومن ثم، نرى أن المبادئ التوجيهية ذات الصلة المنبثقة عن منتدى داكار تستحق تأييد الدول الأفريقية والدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي. وسأكتفي بذكر ثمان من أبرز النقاط:

أولا، يجب أن يراعي النهج الأفريقي، علاوة على الأمن، الأبعاد البيئية والسياحية والاقتصادية. وثانيا، من المهم أن تكون هناك سياسة إنمائية شاملة للجميع، تعود بالنفع على المجتمعات المحلية والشباب والنساء. وثالثا، يجب أن نحدد الأولويات الأفريقية المستقلة والحاجة إلى دعم الشركاء الدوليين. ورابعا، يجب علينا أن نعزز القدرات القانونية والقضائية للدول. وخامسا، يجب تقديم الدعم للبرامج والمؤسسات، ناهيك عن تنفيذ عملية ياوندي. وسادسا، ينبغي جمع المعلومات وتبادلها. وسابعا، من الضروري توفير تدريب وتعليمات بشأن المسائل البحرية. وأخيرا، ينبغي إنشاء شبكة بحرية للاستجابة على نطاق القارة وتطوير إمكانات المراقبة البحرية وإنفاذ القانون في البحار.

وكما نرى، فإن ثمة زخما متواصلا على مستوى القارة الأفريقية. وفضلا عن ذلك، أشير إلى أن الاتحاد الأفريقي يُحضر لمؤتمر قمة استثنائي بشأن الأمن البحري، من المقرر عقده في لومي في تشرين الأول/أكتوبر. وسيتناول مؤتمر القمة، في جملة أمور، التحديات والأخطار التي تهدد الأمن البحري ومسائل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والصيد غير المشروع والتعاون الدولي. وستشارك السنغال، بطبيعة الحال، في الاجتماع وستعمل بنشاط لضمان أن يسفر عن تشجيع حدوث قفزة نوعية في عملية تنفيذ هيكل أمني لسلامة الأنشطة البحرية في أفريقيا، ولا سيما في خليج غينيا.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): تتشرف أنغولا جدا بالمشاركة مع الصين والسنغال في الإعداد لهذه المناقشة المفتوحة بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وقد كانت الرؤى المتعمقة التي قدمها الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون قيمة جدا في تحديد إطار الموضوع الذي ننظر فيه خلال هذه المناقشة الهامة.

إن ثمة دورا استراتيجيا حاسما لخليج غينيا والمياه الواقعة خارجه في المحيط الأطلسي. فهما في صلب الممر المائي الرئيسي الذي يربط بين أوروبا وأفريقيا ويمتد نحو نصف الكرة الغربي. ومن الناحية التاريخية، فإنهما كانا العامل الرئيسي في إرساء العولمة الأولى للاقتصاد في القرن السادس عشر، والتي كانت لها آثار عميقة. وجذور المشكلة التي نناقشها اليوم – القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا – مترسخة في المنطقة منذ فترة طويلة من الزمن. وفي مسار التجارة العالمية الذي غذى أسواق الأمريكتين بالقوة العاملة وزود أوروبا بالسلع الثمينة القادمة من العالم الجديد ومن الشرق، ظهرت القرصنة في ذلك الوقت بوصفها أحد الآثار الجانبية للتجارة الكثيفة عبر المنطقة وباعتبارها نشاطا اقتصاديا مربحا جدا، كثيرا ما حظي برعاية الدول.

ومنذ ذلك الحين، نشأت صلة استراتيجية وعضوية بين ضفتي المحيط الأطلسي. واكتسبت هذه الصلة، التي تركزت في خليج غينيا، أهمية متجددة في العقود الأخيرة مع ظهور التهديدات الأمنية والجريمة العابرة للحدود الوطنية والإجرام في المنطقة – وهو واقع يتطلب استجابة جماعية ومتكاملة من جانب الدول المطلة على جنوب المحيط الأطلسي. وفي الواقع، فإن بلدان الضفة الشرقية لجنوب المحيط الأطلسي، فضلا عن كونها مصدرا لعبور الأنشطة الإجرامية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، وهي أنشطة ذات صدى في خليج غينيا وما وراءه، تواجه أيضا تهديدات وشيكة جراء احتمال تعطل الطرق التجارية.

إن خليج غينيا هو المنفذ الرئيسي إلى العالم بالنسبة للبلدان الواقعة على شواطئه، وكذلك للبلدان غير الساحلية وراءها، في الوصول إلى المحيط الأطلسي لاستيراد وتصدير السلع والخدمات. وتواجه بحار خليج غينيا حاليا تهديدات أمنية خطيرة. فالطرق البحرية المعرضة للخطر والحدود البرية السهلة الاختراق تسمح بتزايد الجريمة العابرة للحدود الوطنية والقرصنة والسطو المسلح والصيد غير القانوني والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة وتهريب المخدرات والجرائم البيئية. وفي العقد الحالي، تسببت هذه الأنشطة في إلحاق خسائر فادحة بالقطاع البحري الأفريقي حيث تعوق التجارة والتنمية في القارة.

ونظرا لتعقد تداعيات انعدام الأمن البحري، يتحتم على المجتمع الدولي تعبئة وتنسيق جهوده الرامية إلى إيجاد حلول دائمة. وباعتماد البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2016/4، بشأن مسألة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، فإن مجلس الأمن يبعث برسالة قوية تعبر عن قلق المجتمع الدولي وعزمه على التصدي للخطر الذي تشكله هذه الظاهرة على الملاحة الدولية والأمن والتنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة. وفيما يتعلق بالصلات المحتملة مع الجماعات الإرهابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والظروف اللازمة للقضاء بشكل دائم على هذه الآفة، أي تحقيق السلام والأمن الإقليميين، علينا تعزيز مؤسسات الدول وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتنسيق المساعدة الدولية، دعما للجهود الوطنية والإقليمية من أجل مساعدة الدول الأعضاء في التصدي لهذه التهديدات.

وقد وحدت البلدان المطلة على خليج غينيا جهودها. ففي عام ٢٠٠٩، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استراتيجية للأمن البحري، تقوم على تبادل المعلومات والرقابة المجتمعية وآليات إدارة الأصول، وذلك إلى جانب تعزيز الأطر القانونية الوطنية والتدريب. وأنشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مركزا إقليميا للأمن البحري في وسط أفريقيا في ياوندي، حيث قسمت حيزها البحري إلى مناطق وشرعت في تسيير دوريات مشتركة. ومع ذلك، فإن محدودية قدرة الجماعة على التصدي لتحديات انعدام الأمن المتزايد لا تزال تشكل عائقا رئيسيا. وفي عام ٢٠١٢، أُنشئت منطقة بحرية جديدة تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تحسين القدرة على مواجهة هذا الخطر.

وتعرب أنغولا، وهي ذات ساحل بحري طويل في غاية الأهمية لأمنها وتنميتها الاقتصادية، عن التزامها العميق بالاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠. وتقر الاستراتيجية، المقرر أن تستمر حتى عام ٢٠٥٠، بإمكانات القطاع البحري على صعيد تعزيز التنمية الاقتصادية وتنشيط التجارة وتحسين الظروف المعيشية لأكثر من ٧٠٠ مليون من الأفارقة في القارة. وتشارك أنغولا، من خلال تمثيلها في المنظمات البحرية الدولية، بنشاط في المناقشات وفي تنفيذ التدابير التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية من أجل تعزيز الأمن البحري، لا سيما في خليج غينيا.

وعلاوة على ذلك، انضمت أنغولا إلى عدد من الترتيبات التي تتناول هذه المسألة، بما في ذلك إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ووقعت أنغولا على إعلان رؤساء دول وحكومات منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في مجالهما البحري المشترك.

وهي أيضا إحدى الدول الموقعة على مذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين في وسط أفريقيا وغربها، وهي من بين الدول الموقعة على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، التي اعتُمدت في ياوندي. وتمشيا مع القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، المتخذين خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥، نظمت أنغولا والمنظمة البحرية الدولية اجتماعا إقليميا للمضي قدما بتنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك.

كما نظمت أنغولا، بالتعاون مع شركاء آخرين، وإظهارا منها للأهمية التي توليها لهذه المسألة، المؤتمر الدولي المعني بالأمن البحري وأمن الطاقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وركز الاجتماع على بناء القدرات واتباع نهج كلي لتنفيذ استراتيجيات الأمن البحري الأفريقية، وسلط الضوء على أهمية اتباع بلدان المنطقة استراتيجيات متكاملة ومكملة لبعضها بعضا من خلال تبادل المعلومات وتوثيق التعاون الإقليمي والدولي. وكوثيقة ختامية للمؤتمر، اعتُمد إعلان بشأن الأمن البحري وأمن الطاقة، ركز فيه المشاركون، في جملة أمور، على أهمية إقامة شراكات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية والتدريب والتمارين المشتركة واعتماد استراتيجيات وخطط عمل قابلة للتنفيذ.

ورغم اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز الأمن البحري، ينبغي للدول المطلة على خليج غينيا القيام بأكثر من ذلك بكثير، فهي لا تزال تواجه تحديات هائلة. ونحن نعتقد أنه من خلال العمل بروح من التعاون والتضامن، سيكون من الممكن التغلب على تحديات القرصنة وغيرها من التهديدات الأمنية التي تؤثر على خليج غينيا. وأنغولا مستعدة للعمل مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل إنجاح هذا المسعى.

ويسرنا ملاحظة عزم الاتحاد الأفريقي عقد مؤتمر قمة استثنائي في مجال الأمن البحري هذا العام في لومي، بهدف وضع استراتيجية أفريقية في مجال الأمن البحري. وتدعو أنغولا وتشجع اعتماد استراتيجيات تتعلق بالأمن البحري بما يتفق مع الحالة السائدة في خليج غينيا وجنوب أفريقيا وفي إطار التصدي لتداعياتها الدولية.

وأخيرا، فإننا نرى أنه سيكون لاعتماد مجلس الأمن للبيان الرئاسي بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا والقرصنة والسطو المسلح في البحر (S/PRST/2016/4) ووجهات النظر التي أعرب عنها عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صدى إيجابي في ما يتعلق بتطلعات شعوب المنطقة لتحقيق الرفاه والتنمية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن أوكرانيا ترحب بنظر مجلس الأمن في مسألة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا بعد مرور بعض الوقت، ونأمل أن توفر جلسة اليوم زخما إضافيا للقضاء الفعلي على تلك المشكلة. والحقيقة أن الرؤية الثاقبة التي عرضها الأمين العام المساعد مفيدة للغاية في هذا الصدد. إن لموضوع مناقشتنا طبيعة متعددة الأوجه، وهو يستحق اهتمامنا الكامل، بالنظر إلى آثاره الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن تعقيداته القانونية، وما يقترن به من آثار على السلامة والأمن. وليس هناك شك في أن القرصنة البحرية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين

في غرب أفريقيا. ولذلك، يشكل تصدي مجلس الأمن لها جزءا لا يتجزأ من اتباع الأمم المتحدة لنهج شامل ومتماسك وموسع عند التعامل مع هذا التحدي.

وبينما نؤيد تماما البيان الذي سيتم إلقاؤه في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أطرح النقاط التالية:

وفقا للمكتب البحري الدولي، فإن مياه منطقة غرب أفريقيا من بين مناطق العالم الأكثر تضررا من أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. وحتى وإن كانت البيانات الإحصائية الرسمية الأخيرة تشير إلى انخفاض في عدد الهجمات في المنطقة، لا ينبغي الاستهانة بهذه المشكلة، لا سيما بالنظر إلى أن المعلومات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وأصحاب السفن تميل إلى حجب التقارير المتعلقة بهذه الحوادث، نظرا لاحتمال أن يؤدي ذلك لزيادة أقساط وثائق التأمين.

ومن أجل إنشاء آليات موثوقة للحد من هذه الظاهرة، من المهم للغاية التفريق بين الأشكال التي يتخذها التهديد قبالة السواحل الشرقية والغربية للقارة الأفريقية. وخلافا لما يحدث في خليج عدن، تطورت تكتيكات القراصنة في خليج غينيا من مهاجمة السفن في أعالي البحار إلى نقل أنشطتهم إلى المياه الداخلية والإقليمية. وفي ظل هذه الظروف، تواجه القوات البحرية الدولية قيودا قانونية فيما يتعلق بمواجهة هجمات القراصنة هذه. وفي الوقت نفسه، فإن سلطات الدول الساحلية غالبا ما تكون غير قادرة أو غير راغبة في الملاحقة القضائية الفعلية للجناة. وفي هذا السياق المُقلق، تحول القراصنة في خليج غينيا على مدار أكثر من عقد من الزمان إلى عصابات إجرامية متطورة ومسلحة بشكل جيد، لديها قواعد طافية لتنفيذ هجماتها.

وعلاوة على ذلك، للقرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا صلات وثيقة بمخاطر أخرى تهدد المنطقة. ويمكن للجماعات الإرهابية استغلال الحالة الراهنة المتمثلة في غياب المراقبة فعليا للمعابر على الحدود البحرية، كما تبين من الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في منطقة غرب أفريقيا. إن القرصنة في خليج غينيا هي، قبل كل شيء، مشكلة دولية تتطلب اتباع نهج وطني متماسك من جانب كل بلد في غرب أفريقيا.

وإننا نعتقد بقوة أن توحيد الجهود هو السبيل الوحيد الممكن لوضع حد للقرصنة. وفي هذا الصدد، تدعو أوكرانيا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ضمان الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن وغيرها من الوثائق ذات الصلة بتنفيذ استراتيجيات إقليمية لضمان الأمن البحري. وينبغي أيضا أن يشجع مجلس الأمن وهيئات ووكالات الأمم المتحدة المختصة بقوة تقديم المساعدة لبلدان المنطقة فيما يخص تنفيذ استراتيجية متكاملة للأمن البحري، استنادا إلى الآليات الإقليمية القائمة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

ونظرا لأن جميع الدول الساحلية في خليج غينيا أعضاء في المنظمة البحرية الدولية، فإننا نرى قيمة خاصة لمواصلة تنفيذ المنظمة لاستراتيجيتها المتعلقة بتنفيذ تدابير الأمن البحري المستدامة في غرب ووسط أفريقيا. ونعتبر أيضا أنه من الضروري توسيع نطاق برامج المساعدة الدولية لتعزيز قدرات البلدان في المنطقة لضمان الأمن البحري وتحسين البنية التحتية واتخاذ إجراءات مشتركة فعالة لمراقبة الحالة، وتسيير دوريات مشتركة في البحر. ويتطلب ذلك تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

إن للقرصنة في خليج غينيا تأثيرا مباشرا على أوكرانيا. فقد اختطف القراصنة في عام ٢٠١٥ مواطنين أوكرانيين

وطالبوا بفدية لإطلاق سراحهما. وقبل شهر واحد فقط، في ٢٦ آذار/مارس، اختطف القراصنة مواطنين آخرين من أوكرانيا، قبطان السفينة ”سامباتيكي“ ومساعده. وللأسف، تستمر المفاوضات مع القراصنة من أجل الإفراج عنهما، ولا يزالان يعانيان في الأسر.

ونظرا لانتشار أعمال القرصنة، لا تزال مسائل حماية طواقم صناعة النقل البحري وتقديم العلاج بعد وقوع الحوادث للناجين من القرصنة تشكل مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لنا. ومن أجل التخفيف من آثار قرصنة العصر الحديث، من المهم أن تعامل الحكومات وأصحاب السفن وشركات التأمين وجميع أصحاب المصلحة الآخرون في التجارة البحرية البحارة بوصفهم شركاء اجتماعيين حقيقيين لهم. ويتطلب ذلك إلقاء نظرة جديدة على المشاكل المتعلقة بإعادة التأهيل بعد الصراع والتعويض عن الخسائر الناجمة عن الضرر المادي والمعنوي، فضلا عن استعادة القوة البدنية والعقلية والصحية. وفي كثير من الحالات، يُترك البحارة الذين يُفرج عنهم القراصنة لحل مشاكلهم بأنفسهم. ويعتمد الحل على عوامل مختلفة، مثل نوعية اتفاقات توظيف البحارة وطرائق إقامة العدل فيما يتعلق بحماية حقوق العمال وسهولة الوصول إلى المساعدات الطبية والاجتماعية وجودتها.

وفي هذا الصدد، تود أوكرانيا دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الإسراع بإضفاء الطابع العالمي على التعديلات على اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦، التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٤.

وتنفيذ ذلك الصك تنفيذا سليما سيسمح بمواصلة بلورة الحلول الممكنة لفائدة الملاحين والصيادين ضحايا القرصنة.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي مواصلة تعزيز المسؤولية الأساسية لدول العلم عن ضمان التنفيذ والإنفاذ الفعالين للصكوك الدولية المتعلقة بالأمن والسلامة البحريين، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فضلا عن تقديم المذنبين بارتكاب أعمال القرصنة أو السطو المسلح على السفن للمساءلة.

فعندما يتمتع شخص مسؤول عن ارتكاب أعمال القرصنة أو السطو المسلح في البحر بالإفلات من العقاب، تتقوض جهود مكافحة القرصنة التي يبذلها المجتمع الدولي. وكفالة مقاضاة وحبس القراصنة المقبوض عليهم يجب أن تظل أولوية إن كنا حقا ملتزمين بالقضاء على هذه الآفة. ولا بد من وضع آليات دولية فعالة لتقديم الجناة إلى العدالة، وتعزيز إجراءات الملاحقة الجنائية على الصعيد الوطني.

وفي ذلك الصدد، تود أوكرانيا أن تُذَكِّرَ بمبادرتها التي يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٠، والتي عممت بوصفها الوثيقة A/65/489 من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال بعنوان ”المحيطات وقانون البحار“، وهي مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن قمع أعمال القرصنة في البحر. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر مجددا في ذلك الاقتراح في ضوء مناقشتنا.

ومكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر بالوسائل العسكرية أداة فعالة لكنها ليست الأداة الوحيدة فلمكافحة هذه الآفة.

ويمكن لوضع استراتيجية شاملة لتقديم المساعدة الملائمة إلى بلدان المنطقة من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للجرائم البحرية في غرب أفريقيا – مثل الفقر، وارتفاع معدل البطالة، وانعدام سيادة القانون، وسوء إنفاذ القانون، وانعدام القدرات على المراقبة الفعالة للمياه الإقليمية وتعزيز التنمية الاقتصادية – أن يسهم بصورة كبيرة في الجهود العالمية لحل مشكلة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا.

ويجب على جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تشارك مشاركة نشطة في وضع نهج شامل لمعالجة مسألة

القرصنة. ونرى أن تقسيم المهام يمكن أن يأخذ الشكل التالي: الجمعية العامة يمكن أن تعالج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للقرصنة، بينما يمكن لمجلس الأمن أن يعالج جوانبها الأمنية والعسكرية، مما يحقق بالتالي الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة للأمم المتحدة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد، السيد زريهون، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

يكفي لتفسير حسن توقيت هذه المناقشة: يقع أكثر من ٢٠ في المائة من الجرائم البحرية في خليج غينيا، بجميع أشكالها من السطو المسلح في أعالي البحار إلى القرصنة، بما في ذلك جميع أشكال الاتجار غير المشروع. وبالإضافة إلى ذ لك، شهدنا من العام الماضي إلى الأشهر الأولى القليلة الأولى من هذا العام زيادة في الهجمات في تلك المنطقة البحرية. ففي عام ٢٠١٥، وقع ٤٨ هجوما و ٣٣ عملية صعود إلى السفن. وحتى الآن في عام ٢٠١٦، وقع ٣٠ هجوما، ٧٣ في المائة منها قبالة سواحل نيجيريا تحديدا. وتلك الأرقام هي مجرد غيض من فيض، لأنه يعتقد أن نصف هذه الحوادث فقط يبلغ عنها بالفعل.

وحجم حركة المرور البحري في تلك المنطقة يعني أن هذا لا يشكل تهديدا خطيرا على أفريقيا فحسب، بل على الأمن العالمي أيضا. وقد أدرك تلك النقطة مجلس الأمن في قراريه ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢). واستنادا إلى هذين القرارين عُقدَ في عام ٢٠١٣ مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، في ياوندي، الذي وضع الأساس لهيكل الأمن البحري في خليج غينيا. كما أقر مؤتمر قمة ياوندي بأن الجهات الفاعلة الرئيسية في ذلك الهيكل يجب ألا تقتصر على الدول الموقعة فحسب، بل يجب أن تشمل أيضا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. وعملية ياوندي، كما يُطلق على عملية وضع الاتفاقات في مؤتمر قمة ياوندي، تحظى بدعم المجتمع الدولي قاطبة، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة ٧٧ وأصدقاء خليج غينيا.

ومشاركة إسبانيا في تلك المنتديات الثلاثة مستمرة وفعالة للغاية. وهي تتعزز بنشاط ثنائي مكثف مع البلدان المجاورة بشأن السلامة البحرية. ونعمل معها عن كثب في توفير التدريب وبناء القدرات والتعاون في مجالي الشرطة والجمارك، في جملة أمور. والدعم الإسباني ليس نتاجا لقربنا المادي والتاريخي من المنطقة فحسب، بل هو أيضا ثمرة التزامنا المستمر بضمان السلام والأمن والتنمية في القارة الأفريقية، على النحو الذي أعرب عنه جلالة الملك فيليبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في أديس أبابا، في خطابه أمام الدورة السنوية للاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من الحماس الأولي في أعقاب مؤتمر قمة ياوندي مباشرة، صحيح أن هناك قدرا كبيرا من العمل الذي يتعين القيام به، كما تبين الأرقام السنوية عن عدد حوادث الجرائم البحرية في المنطقة. وبالتالي، من المهم أن يتواصل ذلك التعاون بين البلدان في المنطقة وفيما بين المنظمات الدولية والمنظمات الأقاليمية على نحو سلس. وبالمثل، فإن مبدأ الملكية لا تضطلع به تماما العديد من الدول الساحلية، وأوجه الاختلاف بين نظمها القانونية يعني أن التعاون القانوني والشرطي يتعرض للمزيد من العراقيل. وفيما يتعلق بمفهوم الملكية الهام، ينبغي أن نشيد بالمبادرات مثل المؤتمر المعني بالسلامة البحرية والطاقة الذي عُقد في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويؤكد إعلان لواندا مجددا على الحاجة الماسة لوضع استراتيجية أفريقية شاملة ومتكاملة للأمن البحري، وضرورة إعطاء الأولوية لإقامة شراكات في أفريقيا تعزز المنظمات الإقليمية.

وبصرف النظر عن مسألة الملكية، تؤيد إسبانيا أيضا وضع نهج عالمي. وذلك لا يعني فحسب مواجهة الهجمات التي تُشَنُّ في البحر، بل أيضا العمل على منعها اقترانا بمعالجة أسبابها الجذرية، من قبيل الفقر المتوطن وانعدام الأمن. فما من مشكلة في البحر لا يكمن سببها الجذري في البر. ولذلك السبب، نعتقد أن مناقشة اليوم تتسم بحسن توقيتها لأنها تتيح لنا فرصة هامة باعتبارنا مجلس الأمن لنوجه رسالة قوية وواضحة وإشارة دعم لمبادرة الاتحاد الأفريقي بعقد مؤتمر قمة استثنائي بشأن الأمن البحري في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وأخيرا، ستؤيد إسبانيا الذي سيدلي به لاحقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة تثير بالغ قلق فرنسا. كما أشكر الأمين العام المساعد السيد تايي – بروك زريهون على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية. وفرنسا أيضا تؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أركز على ثلاث نقاط:

أولا، إن التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية المتصلة بانعدام الأمن البحري في خليج غينيا تحديات رئيسية للمنطقة والشركاء الاستراتيجيين والمجتمع الدولي قاطبة. والأرقام غنية عن البيان. فهذه المناطق البحرية تمتد على طول أكثر من ٦ ٠٠٠ كيلومتر من المناطق الساحلية، من السنغال إلى أنغولا. وخليج غينيا يحتضن أحد أكبر حقول النفط البحرية في الكوكب، باحتياطي يقدر بـ ٢٤ بليون برميل. وذلك يمثل حوالي ٥ في المائة من الاحتياطي العالمي. وطيلة ١٠ سنوات، سُجِّل أكثر من ٦٠٠ هجوم على السفن في أعالي البحار أو في المياه الإقليمية للدول الساحلية. وعلى الرغم من انخفاض عدد الهجمات في عام ٢٠١٥، ويعزى ذلك في جزء كبير إلى تعبئة الدول في المنطقة، فإن مستوى التهديد لما زال مرتفعا كما يتضح من تصاعد أعمال القرصنة منذ كانون الثاني/يناير هذا العام. والاتجار بالمخدرات يؤدي إلى نقل ٢٠ إلى ٤٠ طنا من الكوكايين سنويا من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر خليج غينيا، بسعر بيع يبلغ ١,٣ بليون يورو.

النقطة الثانية التي أود أن أشدد عليها هي تعبئة الدول في المنطقة. إن قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) يدعوان دول خليج غينيا إلى تطوير أدوات وقدرات وسياسات تمكنها من القضاء على انعدام الأمن البحري المتنامي في المنطقة. وقد استجابت الدول لتلك الدعوة. وأبدى رؤساء الدول في البلدان المشاطئة ورؤساء المنظمات الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، إرادة سياسية واضحة لمكافحة انعدام الأمن البحري خلال مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة البحرية والأمن في خليج غينيا، المعقود في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي مؤتمر القمة، اعتمدت مدونة قواعد السلوك لقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، وتقرر إنشاء مركز التنسيق الأقاليمي. والمركز، الذي افتتح في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يفترض أن يكون على رأس هيكل أمني بحري أقاليمي جديد، ولا بد من دعمه بكل السبل حتى يتمكن من أداء دوره. وقمة الاتحاد الأفريقي التي تعقد في لومي في تشرين الأول/أكتوبر وميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المزمع اعتماده في تلك المناسبة من الأمور الأساسية في هذا الصدد. وتلك تطورات وجهود إيجابية للغاية وجديرة بالثناء. وفرنسا تشجع دول خليج غينيا على مواصلة السير على هذا الطريق. وكما فعلنا خلال مؤتمر قمة الإليزيه للسلام والأمن في أفريقيا

المعقود في عام ٢٠١٣، ستواصل فرنسا دعم عملية ياوندي، التي نأمل أن يبدأ تفعيلها في أقرب وقت ممكن.

أخيراً، فإن استراتيجية فرنسا في خليج غينيا ترمي إلى دعم مبادرة بلدان غرب ووسط أفريقيا. وكما لا يخفى على الأعضاء، فإن فرنسا داعم رئيسي لدول المنطقة في مكافحة انعدام الأمن البحري. وفرنسا حاضرة في المنطقة منذ ٢٥ عاماً، من خلال بعثة كوريمب والتعاون في مجال الأمن والدفاع. ومنذ عام ٢٠١١- وحتى عام ٢٠٢١- سيعزز مشروع دعم إصلاح قطاع الأمن البحري في خليج غينيا إصلاح ذلك القطاع. ولكفالة اتساق المبادرات الفرنسية مع دول المنطقة، وضعت خطة دعم فرنسية لتأمين المناطق البحرية في خليج غينيا. كما تدعم فرنسا الأمن البحري في خليج غينيا في إطار المنظمات الدولية. وقد شاركت بفعالية في بلورة استراتيجية أوروبية لخليج غينيا، اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٤، وكذلك خطة العمل الأوروبية، التي أقرت في آذار/مارس ٢٠١٥.

ختاماً، فإن فرنسا ترى أن الجهود الدولية في تلك المنطقة من العالم ينبغي أن تسترشد بمبدأي تعزيز القدرات المحلية ودعم التنسيق الإقليمي. ويستند ذلك النهج إلى احترام سيادة دول المنطقة، والملكية الوطنية للحلول، وأخيراً، الحاجة إلى ضمان الامتثال لقانون البحار وحرية الملاحة البحرية. والبيان الرئاسي S/PRST/2016/4، الذي اعتمدناه اليوم، يعبر عن ذلك النهج تماماً.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم واسترعاء انتباهنا، بالإضافة إلى أنغولا والسنغال، إلى هذه المسألة المهمة المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد زيريهون، على إحاطته الإعلامية. ونحن نشاطره شواغله، فضلاً عن تلك الواردة في الورقة المفاهيمية (S/2016/321، المرفق) التي عممتها الرئاسة الصينية.

هذه المناقشة المفتوحة اليوم تتيح لنا فرصة لاستعراض جهودنا السابقة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا في سياق الديناميات الحالية والتهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية التي تعمل في المنطقة. وينبغي أن يسمح لنا ذلك بتعزيز عزيمتنا وتكثيف تدابيرنا في معركتنا ضد الجريمة المنظمة والمجموعات الإرهابية التي تجد في القرصنة في أعالي البحار مصدراً مربحاً للدخل لتمويل شبكتها الإرهابية للأنشطة الإجرامية.

عموماً، تبقى القرصنة مصدر قلق كبير بسبب تعطيلها للتجارة. وبالنظر إلى أنها تشكل شبكة إقليمية على صلة بالجريمة المنظمة والإرهاب فإنها تمثل تحدياً يؤثر على أمن بلدان المنطقة واقتصاداتها. والقرصنة توجد حالة من انعدام الأمن البحري الإقليمي الذي يؤثر على سبل عيش الشعوب في المنطقة. وبالتالي، فإن مكافحة القرصنة تتطلب تنسيقا أفضل واستراتيجية إقليمية ووطنية مدروسة جيداً ودعماً دولياً. وهي تتطلب كذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن شبكات الإرهاب العاملة على البر، فضلاً عن بذل الجهود من أجل عرقلة عملياتها في أعالي البحار.

وفي مناقشة اليوم، ستركز ماليزيا على ضرورة اتباع نهج متكامل وشامل للأمن البحري وأهمية تعزيز التنسيق بين الدول المتضررة والمنظمات الإقليمية. وماليزيا تؤيد تماماً مبادرة الأمن البحري التي تقودها المنطقة والواردة في الورقة المفاهيمية، وتحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الفعال لتلك المبادرة. وعليه، فإننا نرحب بالجهود العديدة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة البحرية الدولية، ولجنة خليج غينيا والدول المعنية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، وتعزيز أمنها البحري والتعاون فيما بينها. ومع

ذلك، فإن أي تعاون إقليمي ينبغي ألا يمس سيادة الدول المعنية وسلامتها الإقليمية، ولا يهدد أمنها الوطني. ونحن نؤيد تماماً الحقوق السيادية لتلك الدول لتحديد أفضل السبل لاستغلال الموارد الطبيعية في مناطقها الاقتصادية، بما في ذلك مصائد الأسماك، وفقاً للقانون الدولي.

ونود أن نؤكد على أهمية تناول هذه المسألة بطريقة كلية، مع التركيز في نفس الوقت على الأمن وسيادة القانون والتنمية. ونرى أن العمل بشكل جماعي وضمان استراتيجية متوازنة ومتماسكة لا تتناول الأسباب الجذرية فحسب لأن أعراض القرصنة والسطو المسلح أمر أساسي لمعالجة تلك المسألة على المدى الطويل. وينبغي تشجيع تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال الأمن البحري ومكافحة القرصنة والأنشطة الإجرامية في البحر وتشاطرها بانتظام من قبل المنظمات الإقليمية والدول المتضررة بغية تحقيق الأمن البحري الضروري ومعالجة المعوقات في الموارد والأصول. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى عقد مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن الأمن والسلامة البحريين والتنمية في أفريقيا في أواخر عام ٢٠١٦.

وفي رأينا أن الأمم المتحدة تضطلع بدور تنسيقي مهم، من خلال المنظمة البحرية الدولية، وينبغي لها أن تواصل تكثيف مشاركتها عندما يطلب منها مساعدة الدول والمنظمات في المنطقة على العمل وتعبئة الدعم الدولي. وقد بينت الدراسات أن القرصنة والسطو المسلح في البحر من بين المؤشرات الجنائية للقيود الاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أنه، عند تطوير التعاون الإقليمي في مجال الأمن البحري، لا بد من إدراج التمويل والدعم لإيجاد حلول محلية كالبرمجة الاقتصادية – الاجتماعية، وإعادة بناء البنية التحتية وتهيئة فرص العمل، وخاصة للشباب.

وماليزيا إذ تتبادل خبراتها الخاصة، فقد كثفت التدابير انطلاقاً من مسؤوليتها عن ضمان سلامة وأمن الملاحة في مناطقها البحرية، بما في ذلك مضيق ملقا. وباعتباره أقصر طريق بحري يربط بين الاقتصادات الديناميكية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة شرق آسيا مع الغرب، فإن أي شكل من أشكال الاضطراب، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في حركة الملاحة البحرية في المضيق، ستكون له عواقب كبيرة على التجارة العالمية والاقتصاد العالمي، وكذلك على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدول المعنية. وإلى جانب الوجود المادي وقدرات المراقبة الإلكترونية، فإن ماليزيا، جنباً إلى جنب مع الدول المعنية، تتولى باستمرار القيام بدوريات منسقة في مضيق ملقا. وقد بدأت ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة دورياتها المنسقة في مضيق ملقا عام ٢٠٠٤. وبتنفيذ تلك الدوريات، تحققت الترتيبات الشاملة للأمن البحري في مضيق ملقا. وكل تلك الجهود، سواء أكانت أحادية أو بالتعاون مع الدول الأخرى المعنية، تسهم في التحسين الشامل لحالة الأمن البحري في مضيق ملقا.

وقد اعترفت التقارير من مختلف أنحاء العالم بتلك الجهود الناجحة، ولا سيما تقرير القرصنة الأسبوعي للمكتب البحري الدولي، والتقارير السنوية. وكان تصنيف المضيق كمنطقة عالية المخاطر من قبل لجنة الحرب المشتركة لهيئة اللويدز في آب/أغسطس ٢٠٠٦ مثالاً آخر على النتائج المثمرة للجهود الجماعية من قبل ماليزيا وغيرها من الدول المعنية لكفالة أمن الملاحة البحرية في مضيق ملقا بنجاح.

وبالنظر إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من واردات الدول الأفريقية وصادراتها تتم عن طريق البحر، فليس ثمة شك في وجود حاجة ماسة لكفالة بيئة بحرية آمنة ومأمونة من أجل التنمية المستدامة للدول الأفريقية المعنية.

تحقيقا لتلك الغاية، فإن البيان الرئاسي S/PRST/2016/4 الذي اعتمدناه للتو اليوم، يعدُّ دليلا آخر على دعم المجلس المستمر لمكافحة التهديد الناشئ عن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا.

وإن ماليزيا، من جانبها، على أهبة الاستعداد للمساعدة بقصارى جهدها في تبادل خبراتها مع الدول المتضررة من تلك الظاهرة.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد نيوزيلندا بالصين لعقدها هذه المناقشة. ونشيد بالدور الذي اضطلعت به السنغال وأنغولا في ضمان إيلاء هذه المسألة الهامة الاهتمام المستمر من قبل المجلس. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام المساعد، زريهون، على إحاطته الإعلامية.

وتمثّل القرصنة في خليج غينيا عبئا خطيرا على التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة، علاوة على كونها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن نيوزيلندا دولة بحرية وتصدّر منتجاتها إلى شتى أنحاء العالم، وتحمل الملاحة التجارية نحو ٩٩ في المائة من حجم تجارتنا. وبالتالي، فإننا ندرك أهمية فعالية الأمن البحري بالنسبة لرفاهنا، فضلا عن الحفاظ على استقرار منطقتنا. ومثلما أكد وزير خارجيتنا أثناء المناقشة المفتوحة في العام الماضي بشأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر S/PV.7469)، فنحن بلد يقع في منطقة المحيط الهادئ ونحن أصحاب مصلحة كبيرة في صون سلام وأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا. وتشبه الكثير من أوجه الضعف التي تواجهها البلدان في خليج غينيا تلك التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ وغيرها. ويجعل صغر حجم هذه البلدان منها هدفا للشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الشبكات الضالعة في جرائم القرصنة.

ويتمثل أحد الأمور التي تعلمناها في منطقتنا فيما يخص التعامل مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في الأهمية الحاسمة للتعاون والتنسيق الفعالين بين البلدان. وبدون ذلك، ستواصل الشبكات الإجرامية أنشطتها مستغلة الحلقة الأضعف – وهي أقل الدول قدرة على رصد الجرائم المرتكبة في البحر واتخاذ إجراءات إنفاذ القانون ضدها. ويجب تعميم هذا التعاون على الصعيد الدولي أيضا. وقد شاركت الفرقاطتان تي مانا وتي كاها التابعتان للقوات البحرية النيوزيلندية الملكية في العمليات المتعددة الجنسيات التي ركزت على مكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة الساحل الشرقي للصومال. وشاركت القوات الجوية النيوزيلندية الملكية أيضا في مكافحة القرصنة في إطار ”عملية درع المحيط“ التي أطلقتها منظمة حلف شمال الأطلسي. وعملنا في العام الماضي أيضا بشكل وثيق مع عدد من بلدان غرب أفريقيا بهدف تبادل المعلومات المتعلقة بالسفن التي تشارك في أنشطة صيد الأسماك في المحيط الجنوبي بطريقة غير مشروعة وغير منظمة وغير مبلغ عنها. وقد كان ذلك التعاون مع الدول الساحلية في غرب أفريقيا موضع تقدير كبير.

وندرك بطبيعة الحال أن حجم المشكلة في خليج غينيا أكبر بكثير من أي من المشاكل التي نشأت في منطقتنا حتى الآن. فهي مشكلة عامة عميقة الجذور، وهي لا تهدد اقتصادات الدول الصغيرة وأمنها فحسب، بل تشكّل أيضا تهديدا كبيرا لسلام الأمم واستقرارها على نطاق أوسع، بما في ذلك حتى نيجيريا. فالقرصنة تنمو في الشواطئ التي تتسم بضعف الحوكمة ومحدودية قدرة السلطات المحلية على رصد أقاليمها البحرية والسيطرة عليها، وهي تنمو لأن للقراصنة في البحر من يتواطأ ويتعاون معهم في البر. ويعني ذلك أن القرصنة تؤدي إلى إضعاف تماسك واستقرار الدول الساحلية بواسطة

تقويض الحوكمة، ما يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار وإعاقة التنمية.

فالوقاية خير من العلاج، كما قلنا مرارا وتكرارا من قبل في هذه القاعة. وبالإضافة إلى تعزيز الاستجابات الأمنية للأنشطة الإجرامية في البحر، فإنه يتعين علينا التصدي لبعض الأسباب الجذرية لتلك المسائل. ويتمثل أحد المجالات التي تستحق إيلاءها اهتماما خاصا في التأكد من قدرة الدول الساحلية على تعظيم الفوائد المجنية من مواردها الطبيعية في البحر والبر على حد سواء، وأن تضمن قدرة السكان على الإسهام بطريقة مجدية لأنفسهم ومن ثم لتحقيق الرخاء الاقتصادي لبلدانهم. وهذا يتطلب وجود مؤسسات قوية وأطر تنظيمية فعالة، فضلا عن إبداء إرادة سياسية قوية. وتعوق هذه الحالة السلبية التنمية الاقتصادية المستدامة وتدفع المهمشين للنظر في خيارات أخرى مثل النشاط الإجرامي لتأمين سبل معيشتهم.

وفي خليج غينيا يُعزى الجزء الأكبر من مشكلة القرصنة إلى المظالم التي طال أمدها والتي فتئت الفئات المهمشة تعاني منها في دلتا النيجر، وإلى الصلات الخبيثة التي نشأت بين حركات التمرد المحلية والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، وخصوصا تهريب النفط. ولأجل ضمان النجاح في الأجل الطويل، يجب أن تكون جهود مكافحة القرصنة جزءا من نهج أشمل للتصدي لدوافع الإجرام وانعدام الاستقرار.

ومثلما علمنا في الصومال وفي أماكن أخرى، فإن من الأهمية بمكان وضع الأطر القانونية الوطنية اللازمة لكي تتسنى المحاكمة الفعالة لأولئك المتورطين في أعمال القرصنة، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويعني هذا ضمان توفر التشريعات المناسبة لبلدان المنطقة، بما يمكّنها من محاكمة ومعاقبة أولئك الذين يتم القبض عليهم، شريطة أن يدعم ذلك إبداء الإرادة اللازمة لاتخاذ تلك الخطوات على المستويات العليا للحكومة. ويتطلب ذلك أيضا توفر الأطر اللازمة للتعاون على المستويين التنفيذي والقانوني.

وهناك في خليج غينيا عدد من الهيئات دون الإقليمية التي تضطلع بدور إيجابي في التصدي للقرصنة في البحر، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. ونشجع على مواصلة التقدم المحرز نحو تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي. وهذه خطوة هامة صوب استجابة إقليمية مشتركة للتصدي لتهديدات الأمن البحري، بما في ذلك حوادث القرصنة في البحر فيما وصفها آخرون بأنها منطقة جغرافية شاسعة.

وأخيرا، فإن بوسع للمجلس أن يولي اهتماما مستمرا على الصعيد الدولي لدعم الجهود الإقليمية هذه. وعليه، تؤيد نيوزيلندا بقوة البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم S/PRST/2016/4.

السيد محمود (مصر): أود في البداية، أن أتوجه بالشكر للرئاسة الصينية الموقرة لمجلس الأمن، ولوفدي السنغال وأنغولا على الدعوة المشتركة لعقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أعرب عن التقدير للأمين العام المساعد، السيد زريهون، على إحاطته الإعلامية الوافية.

فمن الأهمية بمكان تذكير المجتمع الدولي بظاهرة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وعدم التغافل عن تداعياتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، حيث تمثّل تهديدا حقيقيا للتجارة الدولية، فضلا عن تأثيراتها السلبية على الاستقرار والتنمية في دول خليج غينيا وغرب أفريقيا.

وعلى الرغم من الانحسار الجزئي لظاهرة القرصنة، فإن هذا ليس وقت التهاون، فلا تزال القدرات الأساسية للشبكات الإجرامية قائمة. وتثمّن مصر الجهود التي تقوم بها دول خليج

غينيا لمكافحة تلك الظاهرة، والتي شملت عقد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، في ياوندي في عام ٢٠١٣، بمشاركة قادة ٢٥ دولة، وصدر عنها إعلان ياوندي بشأن مكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا، وأقرت إنشاء مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا. كما لا يجب إغفال الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في هذا المجال. كما نتطلع إلى استضافة العاصمة التوغولية لومي في تشرين الأول/أكتوبر المقبل مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي للأمن البحري والتنمية في أفريقيا، والذي ستسهم مخرجاته بلا شك في تعزيز التعاون الأفريقي في هذا المجال.

ويظل العنصر الأساسي في نجاح جهود مكافحة أعمال القرصنة أينما كانت، هو دعم وبناء القدرات الوطنية في حماية السواحل، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والدروس المستفادة على المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز التزام صناعة النقل البحري بأفضل الممارسات عند المرور بمناطق ترتفع فيها مخاطر التعرض لأعمال القرصنة. ويتعين كذلك مكافحة الإفلات من العقاب عبر محاكمة المتورطين في أعمال القرصنة وملاحقة قادة وممولي شبكات القرصنة والعوائد المادية المتأتية منها.

وفي هذا السياق، تؤكد مصر على أهمية الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف السياسية والأمنية، وكذلك أساليب العمل التي يعتمدها القراصنة من منطقة لأخرى. فبينما استغلت شبكات القرصنة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية غياب سلطة الدولة في الصومال لعقدين من الزمن لجعله قاعدة لشن هجماتها واحتجاز السفن وطواقمها للحصول على الفدى، فإن أعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا تتّبع أسلوبا مختلفا يستهدف الاستيلاء على حمولات السفن العابرة في المنطقة. ولا شك أن مكافحة الأنماط المختلفة لأعمال القرصنة تتطلب مقاربات متمايزة ومتباينة.

تؤكد مصر أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمثل الإطار القانوني لمكافحة أعمال القرصنة. وتشدد على أهمية اضطلاع جميع الدول بمسؤولياتها في إطار أحكام الاتفاقية، وذلك لمحاكمة المشتبه في تورطهم في أعمال القرصنة. كما تؤكد على أهمية التعريف الدقيق للمناطق مرتفعة الخطورة التي تزيد فيها احتمالات التعرض لأعمال القرصنة. وضرورة أن يتم اعتماد تعريف هذه المناطق على معايير واضحة ومحددة مما يعزز من كفاءة استخدام الموارد الموجهة لمكافحة القرصنة ويوجهها إلى المناطق التي تشهد هذه الأعمال بشكل فعلي. من جانب آخر، تشدد مصر على ضرورة قيام المجتمع الدولي، خاصة من خلال المنظمة البحرية الدولية، بإجراء مشاورات مفتوحة بمشاركة جميع الأطراف للتوصل إلى المحددات والقواعد المنظمة للاستعانة بعناصر الأمن الخاصة المسلحة على متن السفن التجارية.

وفي الختام، فإن الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تذخر بها القارة الأفريقية، إن أحسن استغلالها على النحو الأكمل، كفيلة بتحقيق الرخاء والاستقرار لشعوبها والإسهام إيجابيا في دفع وتنشيط الاقتصاد الدولي. لقد تبني الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠، والتي تحمل رؤية تنموية طموحة تستهدف إلى جانب تعزيز الأمن في النطاق البحري الأفريقي وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من السواحل الأفريقية في مجالات التعدين والصيد والتجارة، دون الإخلال بالتوازن البيئي والحياة البحرية، فضلا عن تطوير البنية التحتية للموانئ الأفريقية وتعزيز التكامل بين الدول الساحلية والدول الحبيسة.

إلا أن أفريقيا تجابه العديد من المخاطر والتحديات التي تعوق أبنائها عن تبوء المكانة التي يستحقونها. وهناك علاقة ترابطية بين تلك التحديات. فالفقر وتراجع معدلات التنمية يدفعان نحو تأجيج بعض النزاعات المسلحة وإضعاف سلطة الدولة، وبالتالي تزايد مخاطر انتشار الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والتهريب والقرصنة البحرية. وعلى ذلك فإن حجر الزاوية لعلاج العديد من التحديات التي تجابه القارة الأفريقية هو التشخيص الدقيق لجذور المشاكل إلى جانب معالجة الأعراض.

ويجب على المجتمع الدولي مساندة الجهود الأفريقية لإيجاد حلول آنية تشمل التعامل الأمني مع مشاكل القرصنة والجريمة المنظمة والإرهاب، بالتوازي مع تدعيم البرامج طويلة الأمد التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا. وعلى مجلس الأمن والأمم المتحدة مسؤولية متابعة وتنسيق الجهود الدولية لتدعيم قدرات دول خليج غينيا على مكافحة القرصنة. وكذلك ضمان استمرار التمويل اللازم والدعم الفني ورصد نقاط الضعف والقوة في الآليات القائمة بحيث يمكنها العمل على تطوير أدائها على النحو المطلوب.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الصين وأنغولا والسنغال على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد زريهون على إحاطته الإعلامية. ونؤيد تماما جهوده الرامية إلى مساعدة دول المنطقة على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا.

في وقت سابق من هذا الشهر، في ١١ نيسان/أبريل، هاجم القراصنة في الساعة ١٩/٥٦ سفينة شحن قبالة سواحل نيجيريا. لقد انتظروا حلول الظلام قبل نصب الكمين للسفينة والصعود عليها بالقوة. قرع القبطان والطاقم ناقوس الخطر واختبأوا في مكان تتوفر له الحماية على السفينة، ليكتشفوا عندما خرجوا من مخبئهم في اليوم التالي أن اثنين من أفراد الطاقم مفقودان – ضابط ثان من الفلبين وكهربائي من مصر. ولا يزال الاثنان في عداد المفقودين.

ليس هذا أول هجوم للقراصنة هذا العام، ولا حتى أول هجوم في ذلك اليوم. في وقت سابق من يوم ١١ نيسان/أبريل، هاجم القراصنة سفينة تركية قبالة سواحل نيجيريا، واختطفوا ستة من أفراد طاقم السفينة، بمن فيهم القبطان. ولا يزال أولئك الرجال مفقودين أيضا. القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا تتزايد بمعدل ينذر بالخطر، مع تسجيل بعض خبراء الصناعة ما لا يقل عن ٣٢ هجوما قبالة سواحل نيجيريا وحدها في عام ٢٠١٦، مما يضر بالعديد من الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة. والعواقب الاقتصادية لشعوب المنطقة مدمرة. وحسب تقرير مؤسسة تشاتام هاوس، يجري سرقة ما يصل إلى ٤٠٠ ٠٠٠ برميل من النفط الخام كل يوم في خليج غينيا. ووفقا لبعض التقديرات، فإن نيجيريا تخسر حوالي ١,٥ بليون دولار في الشهر بسبب القرصنة والسطو المسلح في البحر والتهريب والغش في توريد الوقود. كما يسفر الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم عن خسارة كبيرة في الإيرادات تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا بالنسبة للعديد من البلدان والمجتمعات المحلية التي تعتمد على هذا القطاع من أجل البقاء.

وقد تكلمنا مرات عديدة في هذه القاعة عن الأسباب الجذرية للقرصنة: عدم فعالية هياكل الحوكمة، وضعف سيادة القانون، والأطر القانونية الهشة، وعدم كفاية القوات البحرية وقوات خفر السواحل وإنفاذ القوانين البحرية. إن عدم وجود نظام فعال للإدارة البحرية، بصفة خاصة، يعوق حرية الحركة في المنطقة، ويعطل النمو التجاري والاقتصادي، وييسر الجرائم البيئية. لقد اعترفنا أيضا في قراراتنا وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد هذا الصباح (S/PRST/2016/4) أن حل هذه الأسباب

الجذرية يكمن في القيادة الأفريقية الأكبر في مجالي السلامة والأمن البحريين على الصعيد القاري والإقليمي وعلى مستوى الدول الأعضاء.

وثمة حاجة إلى إرادة سياسية قوية من الحكومات الأفريقية والقادة الأفارقة لملاحقة ومقاضاة الجرائم على جميع مستويات المؤسسات الإجرامية. تزدهر الجريمة البحرية في ظل هياكل الحوكمة غير الفعالة أو المتواطئة، لكنها تتلاشى عندما تكون سيادة القانون فعالة. في ظل غياب الملكية الأفريقية والإجراءات من جانب الحكومات الوطنية والمحلية للتصدي للتحديات الأمنية البحرية، لا يوجد ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الهجمات في خليج غينيا ستنخفض. كما أن التعاون والتكامل الدوليين بين بلدان المنطقة والمنظمات الدولية والصناعة وغيرها من الكيانات التي لها مصلحة في الأمن البحري حاسمة الأهمية لضمان اتخاذ المجموعة الكاملة من الإجراءات القانونية وفي الوقت المناسب من أجل مكافحة القرصنة وغيرها من الجرائم البحرية في خليج غينيا.

وفي هذا الصدد، نرحب بوثائق مؤتمر قمة ياوندي، التي وضعت رؤية شاملة للسلامة والأمن البحريين، بما في ذلك مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار بالأسلحة والأشخاص والمخدرات والتلوث البحري. ونشيد بمكتبي الأمم المتحدة الإقليميين لغرب أفريقيا ووسط أفريقيا لتوفيرهما بناء القدرات والمساعدة التقنية للحكومات في المنطقة، فضلا عن المنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك لجنة خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحث الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على التفعيل الكامل لمركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

وفي هذا السياق، فإن الولايات المتحدة تقوم بدورها لدعم جهود شركائنا الأفارقة في خليج غينيا. ويقوم نهجنا على ثلاثة مبادئ توجيهية: منع الهجمات والتصدي لأعمال الجريمة البحرية، وتعزيز الأمن والإدارة البحريين.

وفيما يتعلق بالمنع، فإننا ندعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز الاستراتيجيات البحرية الإقليمية، بما في ذلك إنجاز مذكرة التفاهم ومدونة قواعد سلوك لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا. كما نشجع الدول على التنفيذ التام لمدونة قواعد سلوك ياوندي واستراتيجية الاتحاد الأفريقي البحرية المتكاملة لعام ٢٠٥٠. ونشجع دول المنطقة على زيادة تعزيز الأمن من خلال إنشاء المنطقة البحرية الرائدة هاء، التي تغطي سواحل نيجيريا والنيجر وبنن وتوغو، وهي المنطقة التي تقع فيها غالبية الهجمات. ستوفر المنطقة البحرية الرائدة هاء الوسائل لاتباع نهج متكامل لتنسيق الدوريات المشتركة والتدريبات البحرية وبرامج التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين القوات البحرية لبلدانها.

وفي الرد على أعمال الجريمة البحرية، تُدرّب الولايات المتحدة قوات البحرية الأفريقية وتُجهزّها وتُجري المناورات والعمليات معها من خلال عملنا مع محطتنا للشراكة الأفريقية. وقبل شهر، أجرت المحطة مناورة بحرية متعددة الجنسيات في خليج غينيا، وعملت أمم أوروبا وأمريكا الجنوبية معاً وتشاركت المعلومات وصقلت تكتيكاتها وتقنياتها وإجراءاتها اللازمة لرصد مياهها الإقليمية وإنفاذ القانون فيها وفي المناطق الاقتصادية الخالصة في خليج غينيا. ومن خلال شراكتنا لإنفاذ القانون البحري الأفريقي، نقوم أيضاً بتحسين قدرة الشركاء على إجراء عمليات الأمن البحري قبالة سواحل السنغال والرأس الأخضر وغانا والكاميرون.

ولتعزيز الأمن والإدارة البحريين، تساعد الولايات المتحدة في تعزيز القطاعات القضائية لدول خليج غينيا والقدرة الإقليمية على معالجة الإفلات من العقاب بشأن القرصنة وما

يتصل بها من الجرائم البحرية، من قبيل دعمنا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن المساعدة التقنية تساعد تلك البلدان في وضع القوانين الجنائية اللازمة للمقاضاة الفعلية للسطو المسلح في البحر وقضايا القرصنة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية اتباع نهج إقليمي شامل لمعالجة انعدام الأمن البحري. وسيساعد اتباع نهج شامل في الحد من فقدان الإيرادات الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع نطاق الحماية البيئة في المنطقة. ونتطلع إلى دعم الجلسة العامة لمجموعة السبعة من أصدقاء خليج غينيا، التي ستُعقد في لشبونة في حزيران/يونيه، وكذلك استضافة توغو لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالأمن البحري لعام ٢٠١٦ في تشرين الأول/أكتوبر. وتعتبر الولايات المتحدة تلك المشاركات فرصة لوضع جداول زمنية وإجراءات ملموسة للمساعدة في تشكيل استجابة وطنية وإقليمية وعالمية متينة إزاء التهديدات الأمنية البحرية في جميع أنحاء أفريقيا.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): ترحب أوروغواي بعقد مناقشة اليوم المفتوحة وبالمذكرة المفاهيمية (S/2016/321، المرفق) التي عممها وفد الرئيس في الوقت المناسب.

ونشكر أيضاً السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية المتعمقة إلى المجلس بشأن هذه المسألة. ويرحب وفد بلدي أيضاً بشدة باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/4، بشأن المسألة قيد النظر اليوم.

وفي عام ١٩٨٦، أنشأ قرار الجمعية العامة ١١/٤١ منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تتولى أوروغواي حالياً منصب رئاستها المؤقتة. وتشارك جميع الدول الساحلية الواقعة على كل من السواحل الأفريقية وسواحل أمريكا الجنوبية جنوب المحيط الأطلسي في هذه المنطقة. وفي الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري السابع الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تضمّنت الفقرات من ١٠٨ إلى ١١٠ من إعلان مونتيفيديو أحكاماً محددة تتعلق بمكافحة القرصنة في خليج غينيا، التي قررنا أنها يلزم أن تُذكر في بيان اليوم الرئاسي، الذي نؤيده. وتظل الدول الأعضاء في منطقة جنوب المحيط الأطلسي على أهبة الاستعداد لدعم بلدان خليج غينيا بأي طريقة تطلب بها تلك الدول المساعدة.

وتود أوروغواي أن تسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي اجتمعت جهودها لمكافحة القرصنة وتنسيق السياسات الأمنية. ومع ذلك، يجب علينا أن ندرك أن تلك الجهود قد قصرت. وقد استفاد نمو الشبكات الإجرامية الضالعة في أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر من أوجه ضعف الدول من حيث قدراتها البحرية وقدرتها على معاقبة أولئك الذين يرتكبون الجرائم. وهذا هو السبب في أن التدابير الأمنية البحرية الرامية إلى تعزيز وجود تلك الدول في البحر ستكون حاسمة في الأجل القصير. بيد أنه يجب علينا للتوصل إلى حل طويل الأجل أن نعالج الأسباب الجذرية للمشاكل في بلدان المنطقة ونُقرّ بأن القرصنة ليست سوى عَرَضٍ من أعراض مشكلة أعمق.

وتكمن في صلب هذه القرصنة أسباب هيكلية مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة في توزيع الثروة، والتحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص، والتلوث، والصيد غير المشروع والتزايد المستمر لوجود الجماعات المتطرفة. لذلك تعتقد أوروغواي أنه، من أجل التصدي للقرصنة، لا بد لنا في آن معاً تعزيز الإجراءات لبناء المؤسسات في المنطقة. إن خليج غينيا هو إحدى أخطر المناطق البحرية في العالم ويتطلب استجابات محددة الهدف في ضوء الموارد المتاحة للضالعين في القرصنة.

ومن الجدير بالذكر أن ما لا يقل عن نصف الحوادث مجتمعة لا يبلغ عنها، ولذلك لا تسجل في التقارير السنوية للمكتب البحري الدولي. ويبدو واضحاً أن الرد على تلك الجريمة يتطلب من المجتمع الدولي أن يبدي نفس المشاركة والالتزام اللذين أبداهما في الكفاح ضد آفة مشابهة في المحيط الهندي، والذي كان ناجحاً جداً. ودون وجود بحري قوي للدول في خليج غينيا، لا يسعنا إلا أن نتطلع إلى زيادة مستمرة لا نهاية لها في القرصنة والجريمة البحريتين، مع التأثير على البلدان الأقل تضرراً حالياً، مما يهدد بزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولذلك فمن الضروري أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، دوراً رئيسياً في مكافحة القرصنة وفي دعم بلدان غرب أفريقيا في مواجهة التحديات التي تشكلها القرصنة. ونشدد على أن القرصنة ظاهرة عالمية ولذلك فإنها تتطلب استجابة عالمية.

وأخيراً، أود أن أشدد على أهمية استجابة مجلس الأمن والمجتمع الدولي لمسألة القرصنة من زوايا مختلفة، بما في ذلك البعثة التي أجراها المجلس في الشهر الماضي إلى مالي وغينيا – بيساو والسنغال، حيث أوضحنا أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في غرب أفريقيا هو من خلال الحوار الصريح والمفتوح الذي تضطلع الأمم المتحدة بدور فيه.

السيد ميزوشيما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تقدر اليابان تقديراً كبيراً المبادرة التي اتخذها الصين وأنغولا والسنغال في عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وترحب اليابان أيضاً باعتماد البيان الرئاسي عن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا (S/PRST/2016/4).

استفادت البشرية منذ العصور القديمة من الخيرات الوافرة التي يقدّمها البحر وقد ربط النقل البحري العالم بعضه ببعض. ولدينا مصلحة مشتركة هامة للحفاظ على النظام البحري استناداً إلى مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً.

وتشكل القرصنة تهديداً لسلامة الممرات البحرية في جميع أنحاء العالم، والتصدي للقرصنة مسألة حيوية بالنسبة لناً جميعاً فيما نستفيد من التجارة البحرية. وينبغي للمجتمع الدولي ككل معالجة هذه المسألة. وقد ساهمت اليابان، من جانبها، بنشاط في صون واستقرار النظام البحري، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في مضائق ملقا وسنغافورة وقبالة سواحل الصومال. وقد شهدنا انخفاضاً كبيراً في عدد قضايا القرصنة قبالة سواحل الصومال في الآونة الأخيرة؛ بيد أن تلك التي تحدث في خليج غينيا لا تزال مرتفعة.

وثمة دور هام للقرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) في إذكاء الوعي الدولي بمسألة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وشددت مجموعة الدول السبع منذ عام ٢٠١٢ على أهمية المسألة. وأعرب وزراء خارجية مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا في بيانهم بشأن الأمن البحري الصادر في وقت سابق من هذا الشهر عن عزمهم على التعاون من خلال المساعدة في بناء القدرات في مجال السلامة والأمن البحريين من أجل مساعدة الدول الساحلية على التعامل مع أوجه ضعفها. وأقروا أيضا بأهمية إطار مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا، التي تتبادل في إطارها البلدان المعنية، جنبا إلى جنب مع المنظمات الدولية وصناعة النقل البحري، الآراء بشأن التحديات والاحتياجات الإقليمية.

ونعتقد أن البلدان الساحلية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للمسائل في خليج غينيا، بما في ذلك من خلال

الأطر الإقليمية مثل مدونة قواعد سلوك ياوندي المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة ماسة إلى الأموال والقوى العاملة لتنفيذ مدونة قواعد السلوك واستراتيجيات الأمن البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها البلدان والأطر الإقليمية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، فإن اليابان تدعم مشاريع لتنفيذ مدونة قواعد سلوك ياوندي، وقدمت أكبر مساهمة في صندوق المنظمة البحرية الدولية الائتماني للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا. وقدمت اليابان في كانون الأول/ديسمبر أيضا المعدات والمواد للأكاديمية الإقليمية للعلوم والتكنولوجيا البحرية في أبيدجان، بهدف تعزيز تكنولوجيا الملاحة وقدرة السلامة البحرية لطلابها، وبالتالي إيجاد تآزر مع المساعدة التي تقدمها فرنسا لمعهد الأمن البحري الأقاليمي في كوت ديفوار. وتقوم اليابان أيضا بالنظر في تقديم مساعدة للتمكين من عقد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي بشأن السلامة والأمن البحريين والتنمية في أفريقيا الذي سيعقد في لومي في تشرين الأول/أكتوبر.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على عزم اليابان على العمل من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. كما ستركز اليابان على هذه المسألة في مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيعقد خلال هذا العام في أفريقيا للمرة الأولى، وذلك في كينيا في شهر آب/أغسطس.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالصينية): شأني شأن المتكلمين الآخرين اليوم، أود أن أرحب، سيدي الرئيس، بقيادتكم بشأن هذه المسألة وأن أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالإنكليزية)

كما ذكرت زميلتي ممثلة الولايات المتحدة في وقت سابق، تم شن هجوم على سفينتين قبالة سواحل نيجيريا في وقت سابق من هذا الشهر. وأود أن أكرر ما أعربت عنه من قلق بشأن أفراد الطاقم الذين اختطفوا في ذلك اليوم والدعوة إلى إطلاق سراحهم. وكانت هاتان السفينتان ترفعان علمي مالطة وليبريا؛ وجاءت حمولتهما من تركيا واليونان ونيجيريا؛ وأفراد الطاقم الثمانية الذين سمعنا عنهم للتو هم من تركيا والفلبين ومصر. وهكذا في يوم واحد فقط، شهدت البحار قبالة غرب أفريقيا هجوم القراصنة على أفراد ينتمون لسبع دول أعضاء في الأمم المتحدة وعلى ممتلكاتهم ورفاههم. ويجب أن نقلق جميعا حيال وقوع حوالي ١٠٠ حادثة مماثلة في خليج غينيا في العام الماضي. فلا يحتاج الأمر لعالم رياضيات لمعرفة أن الأضرار الناجمة عن تلك الأفعال منعزلة أو أنها وقعت في مكان ناء، بعيد كل البعد عن اهتمام مجلس الأمن. فهذه الهجمات تضر بمصالحنا جميعا وبالتالي تتطلب من كل منا التركيز عليها.

وحينما يتعرض أمن التجارة العالمية والشحن للخطر بهذه الطريقة، فإن ازدهار واستقرار الدول الإقليمية في غرب ووسط أفريقيا يكونان في خطر، وكذلك أمن شعوبها. ويمكننا بل ويجب علينا التصدي لهذا الخطر معا من خلال القيادة الإقليمية والدعم الدولي المتسق.

وتشيد المملكة المتحدة بالجهود التي ما فتئت تبذلها المنطقة حتى الآن. وندعم بشكل كامل مدونة ياوندي قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. ونرحب

بالالتزام الذي أبدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا وأعضائها. ويتجلى هذا الالتزام في جهودها الرامية إلى وضع إطار إقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. ومن شأن هذا الإطار أن يتيح تبادل المعلومات وتنسيق العمليات اللازمين لإحداث تغيير حقيقي في البحار في منطقة الخليج.

ولكن الإطار مجرد بداية. ونحن نحث تلك الهيئات وأعضاءها على مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء الشبكة الإقليمية لمراكز التنسيق البحري وتشغيلها بالكامل. وتشمل الشبكة مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي والمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري لوسط أفريقيا في بوانت نوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمركز الإقليمي للسلامة البحرية في غرب أفريقيا في أبيدجان.

وتضطلع المملكة المتحدة بدورها. ومواردنا وجهودنا الدبلوماسية الرامية للتصدي لهذا التهديد يجري تنسيقها بعناية مع منطقة خليج غينيا وصناعة النقل البحري والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين. ونحن عضو نشط في مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا التي ستجتمع مرة أخرى قريبا والتي تمثل منتدى قيماً للخبراء من الدول الإقليمية والبلدان المانحة لتنسيق مواردنا ونشرها. ونتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي سيعقد تحت رئاسة البرتغال.

غير أننا ندرك أن التنسيق وحده لن يحل المشكلة. ولهذا السبب، تبذل المملكة المتحدة جهودا متضافرة للمساعدة في بناء القدرات البحرية في جميع أنحاء المنطقة. ونساعد في توجيه الشرطة البحرية والوحدات البحرية في غانا وسان تومي وبرينسيبي ونيجيريا مرافق مرفئية في سيراليون لتوفير منبر لعمليات إنفاذ القانون البحري. وقد عززنا قدرة المنطقة من خلال مساهماتنا في صندوق المنظمة البحرية الدولية الائتماني للأمن البحري في غرب ووسط أفريقيا.

وتحسين التنسيق الإقليمي وبناء القدرات البحرية لوقف القراصنة يمثلان الخطوات الأولى في هذه العملية. وما يأتي بعد ذلك يكتسي نفس القدر من الأهمية ألا وهو: التحقيقات والملاحقات القضائية. فمعرفة أن هناك عواقب طويلة الأمد لاختيار حياة القرصنة هي أفضل سبيل لردع الذين قد يسلكون هذا المسار. ولهذا، نؤيد تعزيز القدرات في مجال سيادة القانون في دول المنطقة وهو السبب في أننا ننظر حاليا في سبل أخرى لتطوير قدرة المنطقة على محاكمة المتورطين في الجريمة البحرية.

ومن خلال تلك الخطوات وغيرها، نعلم أننا يمكن أن نحدث تغييرا. وحالات اختطاف السفن للاستيلاء على شحناتها في تراجع، ولكن المعركة ما زالت مستمرة. وقد شهد الفصل الأول من هذا العام زيادة ملحوظة في عدد حالات الاختطاف طلبا للفدية. ولذلك، أود أن أختتم بالعودة إلى مسألة السفينتين اللتين تمت مهاجمتهما في وقت سابق من هذا الشهر – ناقلة النفط ”بولي“ وسفينة الحاويات ”توركواز“. وقد فُقد ثمانية من أفراد الطاقم في هذين الهجومين. وهم لا يزالون في عداد المفقودين وما زالت أسرهم وأصدقاؤهم يخشون على سلامتهم. وبينما نناقش اليوم أفضل السبل لمعالجة هذه المشكلة، ينبغي لنا أن نفعل ذلك بينما نتذكر هؤلاء البحارة.

السيد ميندیث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد تايي – بروك زيريهون الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية بشأن التحديات التي تشكلها الحالة الأمنية في خليج غينيا أمام بناء السلام. وأود أيضا أن أهنئ رئاسة المجلس ووفدي أنغولا والسنغال على تعزيز مناقشة اليوم لمسألة على هذا القدر من الأهمية للسلام والأمن في غرب أفريقيا ووسطها، وخصوصا البلدان الساحلية في خليج غينيا. ونعتقد أن اعتماد المجلس لبيان رئاسي بشأن هذا الموضوع (S/PRST/2016/4) في إطار

هذه المناقشة المفتوحة هام للغاية، إذ يؤكد التزامه بأن يراقب عن كثب التطورات في خليج غينيا وفي منطقة غرب ووسط أفريقيا بأسرها.

إن المنطقة الساحلية لخليج غينيا والدول الواقعة فيها متضررة من خطر القرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار والاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والصيد غير القانوني والاتجار بالمخدرات والأشخاص، والتي تعززها جميعا الشبكات الإجرامية التي أثرت بشكل ملحوظ على النمو الاقتصادي.

وهذا يرتب أثرا سلبيا على المجتمع، مما يهدد استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية أيضا. وهذه الحالة يجب أن تعمل على حشد التعاون الدولي لمؤازرة تلك الدول في معالجة هذه المسألة.

إن ما يوليه مجلس الأمن من اهتمام كبير لهذه المسألة في أعقاب اتخاذ القرارين ٢٠١٨ و ٢٠٣٩ (٢٠١١) (٢٠١٢)، ما برح ثابتا و لم يتغير، وذلك بالنظر لى التهديد الذي تشكله على استقرار البلدان والشعوب جراء الاختراقات والأفعال التي ترتكبها الجماعات الإجرامية التي تهدد الإنجازات التي حققتها المنطقة دون الإقليمية الأفريقية في مجال التنمية وتعزيز الاستقرار السياسي.

تقدر فنزويلا عملية بناء السلام الجارية في أفريقيا، وهي على جانب كبير من الأهمية لعمل الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع بها، لأنها تمثل خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة، وبسبب المصداقية والثقة اللتين تضعهما شعوبها فيها. ولذلك فهي مسؤولية لا مفر منها لتشجيع جميع المبادرات التي تمهد الطريق نحو تعزيز هذه الجهود في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلا عن مجال الأمن.

وفي هذا السياق، نقر بالجهود التي تبذلها دول المنطقة دون الإقليمية في خليج غينيا، بدعم من المجتمع الدولي لتنسيق المبادرات المتعددة، من خلال برامج محددة، وتنفيذ استراتيجية مكافحة القرصنة والسطو المسلح. أود أن أسلط الضوء بوجه خاص على عمل لجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، والجهود المحددة للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأفريقي التي تضفي الطابع المؤسسي على التصدي المشترك للتحديات الإقليمية.

بالمثل، نؤيد بشدة الصندوق الاستئماني الذي أنشأته المنظمة البحرية الدولية لتعزيز القدرات المؤسسية لدول المنطقة. ونقر بالمساعدة التقنية والعملياتية واللوجستية والقانونية المقدمة من المنظمة البحرية الدولية إلى الدول الساحلية في المنطقة، وهي مساعدة واسعة وهامة لتنفيذ استراتيجية دون إقليمية منسقة في شتى الميادين المتصلة بالملاحة التجارية، وأمن الموانئ، والتدريب المهني والسلامة، مما يشجع على مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وهذا التعاون الذي تقوده الدول يشكل نقطة مرجعية للنظر في معالجة المسائل الأمنية في أفريقيا.

وبنفس القدر، نؤكد مجددا الحاجة إلى أساليب تمويل مستدام لجميع المبادرات المؤسسية في القطاعين العام والخاص، مع التركيز على مهام التنمية الاجتماعية الشاملة التي تعالج الاحتياجات المحلية لسكان المنطقة الإقليمية. من المُلح الامتثال للالتزامات المالية التي تعهد بها مختلف الشركاء، لا سيما المنظمات الدولية والبلدان، من أجل النجاح في إتمام المشاريع المقترحة، وفي هذا الصدد نحض على معالجتها بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب.

إن الصمود أمام التحدي المتمثل في إنشاء وتعزيز قدرات الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع هو جوهر السلام المستدام، وجميع المبادرات المتخذة لمعالجة مسألة الحفاظ على الأمن في خليج غينيا ينبغي أن يُتفق عليها بالتنسيق مع الدول

على أساس التعاون، مع احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية.

تمس الحاجة إلى استراتيجية متكاملة. وينبغي أن تشمل الصيغ الكفيلة بمنع مظاهر الإرهاب والجريمة المنظمة التي نشأت في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، من التمدد في جميع أرجاء المنطقة التي بفضل جهود الشعوب والحكومات، ظلت بمنأى عن هذا التهديد، حيث تفاقمت جميعها بسبب التدخل في ليبيا في عام ٢٠١١.

إن التنسيق الإقليمي لمكافحة القرصنة هو الاستجابة المطلوبة لمكافحة واستئصال ظاهرة القرصنة وانعدام الأمن في منطقة حوض خليج غينيا الشاسعة، إذ أن ذلك يؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصادات بلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يمثل الاجتماع الاستثنائي المقرر عقده في لومي في تشرين الأول/أكتوبر معلما بارزا في التعاون على الصعيد دون الإقليمي في الجهود الأمنية الحكومية الدولية، وندعو المجتمع الدولي إلى دعمها بقوة.

أما في سياق الأمم المتحدة، فمن المهم اعتماد مواقف مشتركة وحلول شاملة لمنع نشوب الصراعات في البلدان المستقرة سياسيا مثل بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية التي أصبح التحدي الرئيسي لديها يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نقر بالعمل الذي تقوم به المكاتب الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا، ونقر بأنه لا يزال أمامها العديد من التحديات.

وأخيرا، تؤكد فنزويلا مجددا التزامها ببناء السلام في أفريقيا، وسنواصل تقديم مساهماتنا وخبراتنا على أساس التعاون الأقاليمي والدولي.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وفود الصين وأنغولا والسنغال على مبادرتها إلى عقد جلسة اليوم لمجلس الأمن بشأن مسألة القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا. ونشكر أيضا الأمين العام المساعد زريهون على مساهمته في مناقشة اليوم.

في السياق الحالي، نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/4 الذي يدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة.

إن الاتحاد الروسي يساوره قلق شديد إزاء التوسع المستمر في أنشطة القرصنة على طول الساحل الغربي لأفريقيا التي انتشرت إلى ما يتجاوز المياه الإقليمية في بلدان المنطقة. ومنذ عام ٢٠١٢، ما فتئ المكتب البحري الدولي تسجل على نحو منتظم الحوادث الهامة التي وقعت في المنطقة. فحياة الناس وسلامتهم تتهددهما المخاطر بصورة متزايدة، مما يبعث على القلق الكبير. وأخذ البحارة رهائن أمر جديد نسبيا واتجاه مفزع في خليج غينيا. والرعايا الروس من بين المستهدفين.

يبدو بوضوح الآن أن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا أضحت من الأعمال الإجرامية الكبيرة التي تهدد عمل النقل البحري والنقل العابر، فضلا عن تهديدها لازدهار البلدان الساحلية. ووفقا لمصادر في المنطقة، فإن الخسائر الاقتصادية الإجمالية بسبب القرصنة وصلت إلى مليارات الدولارات. ووفقا للمعلومات المتوفرة، بما في ذلك تقارير المكتب البحري الدولي، لا تزال غالبية الهجمات التي ستُشن غير بعيدة عن الساحل، وأحيانا على حافة المياه الإقليمية للدول الساحلية. إن حل هذه المسألة سيتطلب في المقام الأول تعزيز الضوابط الساحلية بتعزيز خفر السواحل وتحسين المعدات التقنية. وهناك أيضا حاجة إلى تهيئة الظروف المفضية إلى الملاحقة القانونية الفعّالة للقراصنة العاديين وزعماء أعمال القرصنة. ومن المهم مضاعفة الجهود المبذولة لتحديد قنوات تمويل القرصنة وقمعها.

نرحب بالمبادرات الفردية التي تأخذ زمامها بلدان المنطقة، وكذلك الجهود المبذولة في إطار المنظمات الإقليمية، لتحسين آليات التنسيق من أجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وندعو إلى التعجيل بصياغة وتنفيذ استراتيجية مشتركة لمكافحة القرصنة، استراتيجية تزيد من فعالية استخدام جميع الموارد الموجودة. ونعرب عن أملنا بأن يصبح مركز التنسيق الأقاليمي المعني بخليج غينيا والذي أنشئ في الكاميرون في عام ٢٠١٤، جاهزا للعمل على نحو كامل في الأشهر المقبلة، وعلى النحو المتوخى في قرارات مؤتمر القمة الرفيع المستوى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، الذي عقد في ياوندي في شباط/فبراير.

في الختام، أود أن أذكر بأن روسيا لديها تجربة مثمرة في المشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة في شمال القطاع الغربي من المحيط الهندي. ونحن على استعداد لتشاطر آرائنا وخبراتنا في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أُدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للصين.

تشكر الصين أنغولا والسنغال على الانضمام إلينا في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية.

إن خليج غينيا بوصفه طريقا للنقل الدولي وقاعدة للطاقة، يعتبر شريان الحياة بالنسبة للدول الساحلية في المنطقة. وقد شهدت السنوات الأخيرة تواتر هجمات القراصنة والسطو المسلح في المياه الإقليمية في جميع أنحاء خليج غينيا. وتتميز هذه الهجمات بوحشيتها وصلاتها بالمنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة والعصابات الإجرامية.

وتقوّض هذه الأنشطة بيئة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية المعنية، إضافة إلى أنها تشكل تهديداً خطيراً على الممر البحري للتجارة الدولية، وكذلك على السلم والأمن الإقليميين. وصون السلامة والأمن في خليج غينيا هو جزء أساسي من الجهود الرامية إلى تحسين سلامة وأمن التواصل على الصعيد العالمي. فذلك يشكل ضمانة هامة لتحقيق التنمية والازدهار في البلدان الساحلية والإقليمية؛ وهو مسؤولية مشتركة يجب أن يتشاطرها المجتمع الدولي بأسره.

وإذ تقف البلدان الساحلية لخليج غينيا في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة، فإنها تبذل جهودا كبيرة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وتعرب الصين عن تقديرها الكبير في هذا الصدد. وتؤيد الصين البلدان الأفريقية المعنية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق، ووضع استراتيجية مشتركة للأمن البحري، وإيجاد آلية إقليمية لمكافحة القرصنة، والقيام بدوريات مشتركة في البحر. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يولي الاهتمام للصعوبات التي تواجهها الدول الساحلية لخليج غينيا، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد المالية، والهياكل الأساسية والمعدات، ولتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومساعدة بلدان المنطقة على بناء قدراتها لمكافحة القرصنة. وينبغي تركيز الجهود على الجوانب الأربعة التالية.

أولا، استنادا لاحترام الدور القيادي الذي تمارسه البلدان الساحلية لخليج غينيا، ينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية من أجل تعزيز بناء قدراتها في مجال الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة. وينبغي للبلدان الأخرى الاضطلاع بدور نشط في بناء موانئها وتشغيلها وصيانتها، من بين الهياكل الأساسية الأخرى، لكي تتمكن من توفير خدمات أفضل للسفن في مجالات الرُسُوّ، والمؤن، والصيانة، فضلا عن تحسين الدعم اللوجستي. ومن الضروري أيضا مساعدتها على تعزيز تدريب قواتها الأمنية البحرية وتزويدها بالمعدات اللازمة، مثل الزوارق

وأنظمة الرادار، وذلك من أجل تحسين قدراتها العملية في مجال إنفاذ القوانين ورصدها معا.

ثانيا، ينبغي أن تقوم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور أكبر، وينبغي وضع آلية طويلة الأجل على الصعيد الإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا – في جهودها الرامية إلى التنفيذ الشامل للاستراتيجية المتكاملة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، عن طريق زيادة المدخلات المالية والتقنية، وتعزيز بناء المؤسسات في مكافحة القرصنة وكفالة التشغيل الكامل والفعال والمستدام للآليات ذات الصلة. وتتطلع الصين إلى النتائج الإيجابية التي سيسفر عنها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبل لرؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر، ويواصل تعزيز المساعي الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بمكافحة القرصنة.

ثالثا، ينبغي تعبئة الموارد من أجل تعزيز التعاون الدولي بشأن مكافحة القرصنة في خليج غينيا. وينبغي للمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية، أن توفر مزيدا من الدعم للبلدان الساحلية. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يوليا أهمية أكبر لاحتياجات البلدان المعنية، وأن يقدّما إحاطات إعلامية منتظمة إلى مجلس الأمن بشأن آخر ما يستجد من تطورات. وندعو البلدان إلى مواصلة تبرعاتها إلى الصندوق الاستئماني في مجال الأمن البحري لغرب ووسط أفريقيا التابع للمنظمة البحرية الدولية، مع الاستفادة من النجاح المحرز. وبناء على التشاور الكامل مع الدول الساحلية، يمكن للمجتمع الدولي أن يستكشف إمكانية إنفاذ القوانين بصورة مشتركة كسبيل جديد لتكثيف الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة.

رابعا، ينبغي توسيع نطاق المساعدة الإنمائية المقدّمة إلى الدول الساحلية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد المساعدة المقدمة إلى الدول الساحلية في ضوء خططها الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية، ومساعدتها في القضاء على الفقر، والإسراع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين حالة عمالة الشباب. وينبغي تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل فعال. وينبغي قطع الصلات التي تربط القراصنة بالتنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة، وينبغي إغلاق قنوات الاتجار بالمخدرات وتمويلها. وينبغي بذل جهود أكبر لكفالة المساءلة القانونية.

وبفضل الجهود المشتركة لأعضاء مجلس الأمن، تم في وقت سابق من هذه الجلسة اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/4، بشأن مكافحة القرصنة في خليج غينيا. ويمثل ذلك استجابة إيجابية لمطلب الدول الساحلية والإقليمية بتعزيز التعاون الدولي في مكافحة القرصنة. وهو يجسد توافق الآراء الدولي على مكافحة القرصنة في خليج غينيا، ويقترح أفكارا جديدة بشأن الاستجابات المشتركة من أجل مواجهة هذه المشكلة. وسوف يعزز ذلك بقوة التعاون الدولي لمكافحة القرصنة ويعمقه.

وتشكل الصين وأفريقيا مجتمعا يتشاطر المصير والمصالح في السراء والضراء، ويسعى إلى تحقيق نتيجة تعود بالنفع على الجميع. وإذ تسترشد الصين بمبدأ الإخلاص، والنتائج السياسية، والألفة والنية الحسنة، والنهج الصحيح لتحقيق العدالة والمصالح، فقد اضطلعت بدور نشط في الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تعزيز بناء القدرات على صون السلم والأمن. وتشارك الصين بنشاط في التعاون الدولي لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، وتقدم المساعدة إلى الدول الساحلية

لبناء قدراتها في مجال الهياكل الأساسية. وتمت دعوة أسطول الحراسة البحرية الصيني للمشاركة في التدريبات على مكافحة القرصنة، بمشاركة القوات البحرية لنيجيريا والكاميرون. وزودت الصين الدول الساحلية بالمواد والمعدات اللازمة لأغراض مكافحة القرصنة. وتنشط الشركات الصينية في بناء الموانئ في دول نيجيريا وغينيا وكوت ديفوار الساحلية. وهي ستقدم دعما قويا للعمليات البحرية التي تقوم بها الدول الإقليمية. وستواصل الصين تنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ بين الصين وأفريقيا، والتعاون مع البلدان الأفريقية من أجل الحفاظ على الأمن في مياه خليج غينيا، بغية تهيئة بيئة أمنية مواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بما في ذلك دعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها الخطية، وتدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة. كما أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة عادية حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية سليمة. وأود إبلاغ جميع المعنيين بأننا سنواصل عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، نظرا لطول قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روبير دوسي، وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في توغو.

السيد دوسي (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر جمهورية الصين الشعبية والسنغال وأنغولا على المبادرة إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن مسألة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. فهذه المبادرة تعكس الأهمية التي تعلقها على تعزيز أمور السلام والأمن والاستقرار أينما كانت عرضة للخطر، وفي أفريقيا بوجه خاص. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية بشأن المسألة قيد الاستعراض.

إنني أقدّر الفرصة التي أتاحها لي مجلس الأمن للتكلم بشأن هذه المسألة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالموضوع المختار لمؤتمر القمة الاستثنائي، المقرر أن يعقده الاتحاد الأفريقي في لومي بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أبدأ بالإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي يتصف بها مؤتمر قمة لومي في أعقاب مختلف مؤتمرات القمة الأخرى التي عقدت في القارة الأفريقية. وأؤكد لمجلس الأمن أنه، في مواجهة الشواغل الحالية التي تتعلق بالأمن البحري والنهوض بالتنمية من خلال تعزيز الاقتصاد الأزرق، قرر مؤتمر القمة العادي السادس والعشرون للاتحاد الأفريقي، الذي انعقد في أديس أبابا، أنه ينبغي لمؤتمر قمة لومي أن يفضي إلى اعتماد ميثاق أفريقي بشأن السلامة والأمن والتنمية البحرية، والتوقيع عليه.

أمام هذه الحالة الخطيرة، من المهم أن نفهم ما يمكن أن نتوقعه من مؤتمر القمة السادس والعشرين المقرر عقده في لومي، أي اعتماد مشروع الميثاق. ولم يكن هناك أبدا في تاريخ القارة الأفريقية، لا سيما تاريخ الاتحاد الأفريقي، أي ميثاق من هذا القبيل. لقد اتخذ الاتحاد الأفريقي عدة قرارات، ولكن ستكون هذه المرة الأولى التي تجتمع فيها القارة بأكملها من أجل اعتماد مشروع ميثاق للأمن البحري والتنمية في أفريقيا.

لماذا تحتاج القارة الأفريقية إلى هذا الميثاق؟ لا يمكن أن يكون هناك شك في أن انعدام الأمن البحري بجميع أشكاله، كما أشار إلى ذلك مجلس الأمن مرارا وتكرارا، يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في أفريقيا. وتبرر المشاكل التي تواجه أفريقيا فيما يتعلق بحماية المجال البحري، وتتطلب استجابة جماعية وعامة، عقد اجتماع لومي واعتماد مشروع الميثاق.

ويمثل مشروع ميثاق لومي أداة تهدف إلى مكافحة انعدام الأمن البحري وغيره من الأفعال الشنيعة التي ارتكبت في أعالي البحار. وبعد عدة قرارات اتخذها مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) و ٢١٨٤ (٢٠١٤)، فإننا نعلم أنه من المهم إتاحة الفرصة لأفريقيا، المدعوة إلى تنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠، والمعروفة أيضا باستراتيجية ٢٠٥٠، لاتخاذ قرار بشأن مستقبلها البحري.

وسيشكل مشروع ميثاق لومي أيضا أداة لتنمية الاقتصاد الأزرق. ويهدف مشروع الميثاق إلى تعزيز تنمية اقتصاد أزرق مزدهر، يتسم بالاستدامة، ولا يلحق الضرر بالبيئة، في مجال مُأمن بشكل جيد. ويشجع الميثاق المقترح تنفيذ سياسة مشتركة في مجال صيد الأسماك وتربية المائيات، من شأنها تعزيز حفظ المخزونات السمكية كذلك وإدارتها بشكل مستدام. إنه ينص على اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الصيد غير المشروع، الذي تسبب في خسائر كبيرة للدول. وعلاوة على ذلك، ينبغي لاعتماد مشروع ميثاق لومي، تمكين البلدان الأفريقية من تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال توفير فرص عمل على طول ساحل قارة أفريقيا، وخاصة من خلال تشجيع الصيادين الحرفيين، وتسويق المنتجات السمكية على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية .

وأعتقد أنه من المهم أيضا أن ندرك أهمية التجارة الدولية والسياحة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للدول. ويشير مشروع ميثاق الأمم المتحدة ويشجع كل المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف حماية البيئة البحرية والساحلية، وفقا للصكوك الدولية التي تتعامل مع التنوع البيولوجي، وتعزيز الإدارة المستدامة للكائنات البحرية والأجناس البحرية والنظم الإيكولوجية ذات الصلة.

إن مشروع الميثاق هو أيضا عبارة عن بوتقة تنصهر فيها مختلف اللوائح التنظيمية الأفريقية المعيارية التي تنظم الجهود الرامية لتحقيق الأمن في أعالي البحار. إنه يشكل وسيلة للوحدة، والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل توحيد وتعزيز الأطر المعيارية القائمة، وخاصة تلك المستمدة من مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وكذلك إعلان مؤتمر قمة ياوندي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي تمت الإشارة إليه وقت سابق من صباح اليوم، والاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠، التي أشرت إليها. وعلاوة على ذلك، يسعى مشروع الميثاق لتمهيد الطريق لاتخاذ المزيد من المبادرات والإجراءات، وتخصيص الموارد، لتمكيننا من تحقيق أهدافنا الأساسية، التي ترمي في الأساس إلى زيادة الوعي، وضمان توفرنا على الأدوات القانونية اللازمة لجميع الدول الأفريقية، لكي تكون قادرة على معالجة ظاهرة انعدام الأمن في البحر.

وسيمثل مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المقرر عقده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في لومي، بلا شك معلما هاما في وجود وتنفيذ أهداف المنظمة التي تضم مجمل بلدان أفريقيا، وهي الاتحاد الأفريقي، الملتزم تماما بعملية نهضة القارة الأفريقية بأسرها. وما نعمل من أجله، هو التوصل إلى أفريقيا حرة ومسؤولة ومستعدة وقادرة على الاستفادة من جميع مواردها، وتعمل من أجل تطوير إمكاناتها، لا سيما تلك التي يمثلها المجال البحري، وتسخير ذلك لتحقيق التنمية والرفاه لشعوبنا. وهذا هو الغرض الرئيسي، إذا جاز لي القول، لمؤتمر قمة لومي المقرر عقده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أنيكا سودر، وزيرة خارجية السويد.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أحضر في الأمم المتحدة اليوم في مجلس الأمن، متحدثة باسم بلدان الشمال الأوروبي، أيسلندا، الدانمرك، فنلندا، النرويج وبلدي السويد.

وفي البداية، نود أن نشكر الصين وأنغولا والسنغال على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا. كما نود أن نشكر الأمين العام المساعد تايي – بروك زيريهون على إحاطته الإعلامية، التي قدمها صباح اليوم.

تؤثر الزيادة في هجمات القراصنة قبالة سواحل غرب أفريقيا، ومنطقة عملياتهم التي تتوسع باستمرار، على المزيد من البلدان والمزيد من الناس كل عام. ويشكل ذلك تهديدا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة الهشة أصلا. وعلاوة على ذلك، يمثل عدم الاستقرار والتهديدات في عرض البحر في خليج غينيا، عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية والازدهار في المنطقة. ولذلك، من الأهمية بمكان زيادة التعاون الدولي بهدف الحد من تلك الوتيرة، وإيجاد حل لمشكلة تتفاقم. ثم كيف يمكننا توحيد جهودنا لمواجهة ذلك الأمر المثير للقلق؟ نود تسليط الضوء على ثلاثة مجالات نعتبر بأنها تكتسي أهمية خاصة.

أولا، يعتبر التعاون الإقليمي أمرا أساسيا. وبالتالي فإنه من المشجع للغاية، اتفاق الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا في عام ٢٠١٣ في المؤتمر الذي عقدته في ياوندي، بشأن مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وتشكل مدونة قواعد السلوك، وإنشاء المؤسسات اللازمة للأمن البحري في المنطقة، خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح. ولا تزال تلك المؤسسات لا تؤدي مهامها، وهي بحاجة إلى المزيد من الدعم.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يشكل توثيق التعاون بين القوات البحرية وخفر السواحل في المنطقة أولوية. ويمكن أيضا النظر في إيجاد سبل لحراسة الدول لمياه بعضها البعض، وزيادة تطوير ذلك. ومن المهم أيضا وجود الوسائل المناسبة لملاحقة وسجن المجرمين المعتقلين في البحر. ومن جانبنا، فإننا ندرس كيف يمكننا مواصلة دعم الجهود التي تبذلها دول المنطقة في هذا الصدد.

ثانيا، ينبغي الاستفادة من تجارب قوة الاتحاد الأوروبي البحرية في الصومال، عملية أطلنطا، التي تواصل القيام بعمليات مكافحة قرصنة قبالة سواحل القرن الأفريقي، والتي ساهمنا فيها في عدة مناسبات. وتقدم تلك العملية التي أذن بها مجلس الأمن مثالا واضحا عن الكيفية التي يمكن من خلالها للجهود المحلية والإقليمية والدولية العديدة والمنسقة في البحر والبر، بشكل جماعي التقليل من أعمال القرصنة، وتحقيق الاستقرار في المناطق البحرية.

ثالثا، نحن بحاجة أيضا إلى أن نأخذ بعين الاعتبار أن القرصنة والسطو المسلح في البحر، ظاهرتان معقدتان مرتبطتان بالفقر والاضطرابات الاجتماعية. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية، اتباع استراتيجية شاملة وجامعة لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة ككل.

في هذا الصدد، ينبغي توسيع إمكانات المنطقة للاستفادة من الاقتصاد الأزرق، وتسخير الإمكانات الهائلة لموارد المحيطات وذلك لزيادة النمو والثروة في القطاع البحري. ويعد العمل الهام الجاري بالفعل في العديد من بلدان المنطقة، والهادف إلى زيادة الإسهام الاقتصادي للموارد البحرية، من خلال تعزيز إدارة مصائد الأسماك، وتخفيض نسب الصيد غير المشروع، وزيادة القيمة المضافة المحلية لمشاريع الأسماك، عملا مشجعا للغاية.

وحكومة بلدي، في شراكة مع بلدان المنطقة، تجد حالياً في البحث عن وسيلة أفضل وأكثر استدامة، يمكننا من خلالها إطلاق إمكانات البحار والمحيطات من أجل الإبداع والنمو عن طريق بناء القدرات والتعاون.

وإننا ندعو إلى تدخل متسق ومنسق من جانب الجهات الفاعلة المحلية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، مع التركيز على سد الفجوات بين الأمن والتنمية. ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وخاصة من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مواصلة دعم الجهات الفاعلة الإقليمية في جهودها الخاصة ضد القرصنة، على أن تواصل كيانات الأمم المتحدة الأخرى السعي لتحقيق هدف التنمية والاستقرار الطويل الأمد في المنطقة، بما في ذلك من خلال الاستثمار في القدرات المحلية والوطنية. ودور لجنة بناء السلام الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على بدء هذه المناقشة الهامة. ونأمل أن تحفز مناقشة اليوم على المزيد من التنسيق والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إ مورا (البرتغال): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب مجلس الأمن باسم البرتغال في إطار هذه المبادرة التي طرحتها الرئاسة الصينية في وقتها المناسب، برعاية مشتركة من أنغولا والسنغال.

تتشاطر البرتغال الرأي القائل إنه ينبغي مواصلة معالجة التحديات الأمنية في منطقة خليج غينيا بطريقة كلية وشاملة. وبالرغم من أن التركيز الرئيسي للمجتمع الدولي ينصب على مشكلة الأمن البحري، وخاصة ما يتعلق بسلامة الملاحة وأمنها، فإن تلك المنطقة تواجه شواغل أمنية أوسع نطاقاً تمتد إلى ما وراء الخط الساحلي. وفي واقع الأمر، فإن مشاكل القرصنة والظواهر المرتبطة بها – كالسطو المسلح في البحر وسرقة النفط – كلها من عواقب التهديد الأوسع الذي تشكله الجريمة المنظمة العابرة للحدود في غرب أفريقيا.

وذلك العدد المتزايد من الحوادث غير المشروعة في خليج غينيا خلال العام الحالي هو واقع ملموس. وآثار القرصنة المزعزعة للاستقرار والتأثير المفسد للجريمة المنظمة عبر الوطنية تتجلى على نطاق واسع في المنطقة. وبالتالي، فقد آن الأوان لكي نتخذ جميعاً تدابير فعالة لمنع تلك الأنشطة الإجرامية.

إن القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) قد أعربا عن بالغ القلق إزاء التهديد الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا للملاحة الدولية والأمن والتنمية الاقتصادية للدول في المنطقة. ففي خليج غينيا، في عام ٢٠١٥، فإن نسبة ٨١ في المائة من الحوادث المبلغ عنها من أعمال غير مشروعة قد وقعت داخل المياه الإقليمية والداخلية للدول الساحلية. لذلك، فإن دورها في التعامل مع تلك الآفة يزداد إلحاحاً.

والقراصنة وغيرهم من الأفراد الضالعين في السطو المسلح في البحر يطورون أسلحتهم. وفي حالة خليج غينيا، تزايدت حدة العنف المستخدم في تلك الهجمات. وإلى جانب الأسلحة النارية الصغيرة، يستخدم القراصنة الآن المدافع الآلية وقاذفات القنابل الصاروخية. وبهذه التكنولوجيات، يمكنهم الانتهاء من هجماتهم بصورة أسرع كثيراً، وفي أقل من ٢٠ دقيقة في بعض الأحيان. ولن تفلح الوقاية من تلك الأنواع من الهجمات وتجنبها إلا بمعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع أولئك الأشخاص إلى تعريض أرواحهم ومصالح الآخرين للخطر.

ولكن خليج غينيا متسع للغاية، ولن ننجح إلا بالعمل معاً. والملامح الجيوسياسية تتحدث عن نفسها: سواحل ممتدة بطول ٦٠٠٠ كيلومتر، ١٧ دولة ساحلية، دولتان جزريتان، ٥ دول غير ساحلية، وتعتمد كلها على خليج غينيا من أجل البقاء. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نواصل دعم الجهود الإقليمية في خليج غينيا بشكل فعال. وتبقى هناك ثلاثة عناصر هامة في هذا المسعى. أولاً وقبل كل شيء، ثمة حاجة إلى الإرادة السياسية والمشاركة بهدف تحقيق نتائج ملموسة. ثانياً، الحاجة إلى وسائل تكنولوجية لضمان الأمن. ثالثاً، لا بد من التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة والمبادرات.

واتساقاً مع القرارين اللذين أشرت إليهما للتو، وبالنظر إلى الاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠، تبذل جهود عديدة لتعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في خليج غينيا. وكان لتلك الجهود نتائج جديرة بالملاحظة، تمثلت في نتائج مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات المعنى بالسلامة البحرية والأمن في خليج غينيا، المعقود في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي تم الاتفاق خلاله على إنشاء هيكل بحري أقاليمي متكامل، يتألف من أربع طبقات مترابطة ومتعاضدة. ونحن نرى أن الإطار الأقاليمي والتصميم المتفق عليه في ياوندي ينبغي أن يكون محور أي نهج دولي أو دعم للمنظمات ودول المنطقة، مع احترام الملكية الإقليمية والمحلية. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف بعض الأفكار بشأن ما نرى أنه ينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بالأخص، في الإسهام في الجهود الإقليمية.

أولاً، لا بد من التركيز على تعبئة الدعم لعملية ياوندي والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والدول الساحلية في المنطقة. ويشمل ذلك مركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في ياوندي، والمركز الإقليمي للأمن البحري في أفريقيا الوسطى، وفي بوانت نوار، الكونغو، والمركز الإقليمي للأمن البحري لغرب أفريقيا، الكائن في أبيدجان، وكذلك كل مراكز التنسيق المتعددة الجنسيات المزمع إقامتها، والتي لم يعمل منها حتى الآن سوى المركز القائم في كوتونو – المنطقة هاء – والآخر في دوالا – المنطقة دال.

ثانياً، يجب تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية والنهوض ببناء القدرات، والسعي للاستفادة الكاملة من كل الآليات المتاحة. وبناء القدرات يجب أن يشمل القطاعين العام والخاص، فهما هدفان رئيسيان للقراصنة ولحوادث السطو المسلح.

ثالثاً، يجب أن نقدم المساعدة لفرادى البلدان والمنظمات الإقليمية في وضع نهج قانونية مشتركة على المستويين الوطني والإقليمي، لكي نهيئ لها الوسائل المناسبة للتعامل بمزيد من الفعالية مع الطابع المتغير للتهديدات للأمن والاستقرار في المنطقة .

أخيراً، لا بد من التوعية بأهمية الاقتصاد الأزرق للدول الساحلية، وتيسير التعاون في إقامة مشاريع مستدامة وملموسة الأثر للاقتصاد الأزرق بما يعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

وأود أن أكرر التزام البرتغال بالإسهام في الجهود الدولية لمساعدة الدول الساحلية في خليج غينيا على مواجهة التحديات الهامة قيد المناقشة هنا اليوم. إن تعاوننا الفني والعسكري والقانوني الطويل الأمد مع دول المنطقة – وتحديداً مع أنغولا وكابو فيردي وساو تومي وبرنسيبي؛ والدراية التي اكتسبناها في إدارة منطقة اقتصادية خالصة شديدة الاتساع وفي تحديد واحد من أكبر الجروف القارية في العالم؛ وتجربتنا في المشاركة في بعثات مكافحة القرصنة في خليج عدن وقيادتها مراجع جيدة لقدراتنا في هذا الصدد.

ختاماً، أود أن أنوه إلى أن البرتغال تتولى حالياً رئاسة مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا، بالتزامن

مع رئاسة اليابان لمجموعة السبعة. وخلال رئاستنا لتلك المجموعة، سنسعى جاهدين لتعزيز أوجه التآزر وبناء القدرات وفقاً للخطوط التي ذكرتها آنفاً، بتنسيق وثيق مع أعضاء عملية ياوندي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وكل الجهات الفاعلة الأخرى والمبادرات الدولية ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، لعقد المناقشة المفتوحة هذه اليوم، والتي تتشارك الصين وأنغولا والسنغال في رعايتها، ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم الثاقبة.

وكما ورد في الورقة المفاهيمية (S/2016/321، المرفق)، فإن خليج غينيا هو أحد المناطق الأكثر معاناة من القرصنة والسطو المسلح في البحر. ومع ذلك، فإن هذه القضية لم تحظ بالاهتمام الدولي الواجب. وفي آخر مرة نظر مجلس الأمن في هذه المسألة (انظر S/PV.6723)، اعتمد البيان الرئاسي S/PRST/2013/13. ومنذ ذلك الحين، استمر الوضع على ما هو عليه، بل ازداد سوءاً. ونحن نرحب بمناقشة اليوم باعتبارها فرصة لتذكرة المجلس والمجتمع الدولي بأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تتطلب اهتماما متواصلا وعملاً جماعياً.

وأود أن أبرز إسهاماتنا العديدة في ذلك الصدد.

أولا، فيما يتعلق بتدابير مكافحة القرصنة، يدعو القراران ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) دول المنطقة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لأجل مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. ويدعوان المجتمع الدولي أيضا إلى تقديم المساعدة لتحقيق تلك الغاية، وهي رسالة هامة. ولا يمكن التصدي للمشكلة بطريقة فعالة إلا عبر الجهود الجماعية للمجتمع الدولي بأسره. ويجب علينا أن نساعد البلدان في المنطقة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بهدف تعزيز التعاون في مجال الرصد والدوريات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخبارية بغية تنفيذ استراتيجية متكاملة للأمن البحري وتفعيل الآليات الإقليمية ذات الصلة، خاصة مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

ويمكننا أيضا التعلُّم من الخبرات المكتسبة في مناطق أخرى من العالم، لا سيما في خليج عدن. وفي ذلك الصدد، فإن هناك عاملين هامين أسهما في تقليل حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر إلى حد كبير. أولهما: الدوريات البحرية الدولية المشتركة الفعالة في المناطق شديدة الخطورة التي يتم تحديدها. ويتمثل العامل الثاني في التقيد باتّباع أفضل الممارسات الإدارية والتوجيهات ذات الصلة بمكافحة القرصنة التي وضعتها صناعة النقل البحري والمنظمة البحرية الدولية. وينبغي أن ننظر في إمكانية تطبيق تلك الممارسات التنفيذية الجيدة على الحالة في خليج غينيا.

ثانيا، وفيما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي، فإنه يجب التشديد على أنه يجب أن تتسق أي تدابير متخذة بهدف مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر مع القانون الدولي. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب على وجه الخصوص لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الذي ينطبق على الأنشطة في المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية للدول وخارجها. وينبغي أن يتمثل الهدف في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر بطريقة فعالة، دون المساس بحرّية الملاحة وحماية البيئة البحرية والوصول الآمن إلى الموارد البحرية وفقا للقانون الدولي.

ثالثا، وفيما يتعلق بالتصدي للأسباب الجذرية للمسألة وبناء القدرات، فعلى الرغم من أن المشكلة تبدو واضحة

في عرض البحر، فإنه لا يمكن إيجاد حل شامل لها دون اتخاذ ما يكفي من التدابير والتعهدات البرية. وكما هو الحال مع أنواع الجريمة المنظمة الأخرى، فإن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر تدفعها أيضا الدوافع الاقتصادية إلى حد كبير. وعليه، يتعين علينا التصدي للمظالم الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الكثيرين إلى اللجوء إلى مثل هذه الجرائم. ومن شأن خلق الفرص الاقتصادية وتوفير سبل العيش البديلة للمجتمعات المحلية أن يسهما في حل هذه المشكلة بطريقة مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه المساعدة الدولية إلى مساعدة دول المنطقة في تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها وتعزيز قدراتها في مجال إنفاذ القانون ومحاكمة الجرائم المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح في البحر.

والقرصنة هي أحد التحديات التي تثير شواغلنا جميعا. وما برحت مملكة تايلند تعمل مع المجتمع الدولي للتصدي لتلك الآفة ولضمان الأمن والسلامة في البحر. وبوصفها جزءا من القوات البحرية المشتركة، فقد نجحت القوات البحرية الملكية التايلندية في الاضطلاع بدور نشط في العمليات المشتركة لمكافحة القرصنة الصومالية. وقدّمنا – على الصعيد الإقليمي – إسهامات بناءة بموجب الأطر التي وضعها المنتدى البحري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا.

وختاما، أود أن أكرر التزام مملكة تايلند بدعم بلدان خليج غينيا في جهودها الرامية إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وعلى وجه الخصوص، فإننا على استعداد لتشاطُر خبرتنا المتواضعة في مجال السلامة والأمن البحريين، فضلا عن مجال التنمية البديلة، بهدف تحسين سبل عيش السكان. ويمكن تطبيق تلك الخبرة في سياق خليج غينيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة وفود أنغولا والسنغال والصين لعقدها بطريقة مشتركة هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن مسألة هامة تستحق أن يوليها المجتمع الدولي قدرا أكبر من الاهتمام. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي – بروك زيريهون، على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أيضا أن أرحب بوجود السيد روبرت دوسي، وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في جمهورية توغو، والسيدة أنيكا سودر، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في السويد. وأود أن أشكر السيد دوسي، على وجه الخصوص، لتسليطه الضوء على مبادرات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مشروع ميثاق يوضح الجهود المبذولة في القارة.

(تكلم بالإنكليزية)

تمثّل أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا في أفريقيا شاغلا رئيسيا ليس للمنطقة فحسب، بل للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره أيضا. وقد ازدادت شواغلنا حدة من جراء ازدياد هجمات القرصنة في تلك المنطقة خلال العقد الماضي من حيث شدتها ونطاقها وانتشارها شمالا وجنوبا. وفي الوقت الحاضر، تمثّل هذه الهجمات ما يزيد على ربع جميع الهجمات المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم. ونحن في غنى عن التشديد على الآثار السلبية البعيدة المدى والواسعة النطاق لهذه الأعمال الإجرامية التي لا تزال تتضرر منها البلدان المعنية، خاصة وأن أمن الطاقة والتجارة في المنطقة يعتمدان إلى حد كبير على النقل البحري. وعلى النحو المبيّن في المذكرة المفاهيمية (S/2016/321، المرفق)، فإن هذه الهجمات تتسبب

في خسائر اقتصادية تحصى ببلايين الدولارات على البلدان المعنية في المنطقة سنويا.

وبالرغم من هذه الحقائق، لم تحظ القرصنة في خليج غينيا بالاهتمام الدولي إلا مؤخرا. وكلنا نذكر الجهود التي بذلتها الوفود الأفريقية، وخصوصا وفد جمهورية بنن لتوجيه انتباه المجلس واهتمامه بتلك المسألة. وللأسف، لم يُتخذ سوى الترر القليل من الإجراءات الملموسة منذ اعتماد القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) فيما يتعلق بأعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وعليه، لم يكن لهذين القرارين سوى أثر ضئيل على عدد حوادث القرصنة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ما زلنا ننتظر تقديم المساعدة التقنية المطلوبة من المجتمع الدولي بصورة كاملة.

ومن الواضح أن التنسيق على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري والدولي يمثّل شرطا لا غنى عنه إن شئنا مكافحة انعدام الأمن البحري في منطقة خليج غينيا وما وراءها على نحو فعال. وما زال الاتحاد الأفريقي يتعاون على نحو وثيق مع الجهات الفاعلة دون الإقليمية في اتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة الجريمة وانعدام الأمن البحريين، علاوة على التصدي للعوامل الكامنة وراءهما، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل.

وفي ذلك السياق، اعتمد الاتحاد الأفريقي – في مؤتمر قمته الثاني والعشرين – الاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠ وخطة عمل ينبغي أن يُنظر إليها على أنها تكملة للجهود الإقليمية المبذولة في القارة ومساندة لها. وفي السياق نفسه أيضا يعتزم الاتحاد الأفريقي عقد مؤتمر قمة استثنائي في لومي بشأن مسألة الأمن البحري، على النحو الذي ذكره وزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في جمهورية توغو. ومثلما ذكرنا من قبل، فإن مشاركته في هذه الجلسة إنما هي دليل آخر ليس على انخراط القيادة في أفريقيا فحسب، بل هي دليل على وعيها بالمشكلة أيضا.

وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية خطوات عديدة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وعليه، فنحن في غنى عن التشديد على ما ذكرته وفود عديدة فيما يتعلق بأهمية مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات وسط وغرب أفريقيا بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ياوندي. وقد أسفر مؤتمر القمة عن مذكرة التفاهم التي أنشأت مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، وإنشاء مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وأنشأت المذكرة أيضا المؤتمر الدولي المعني بالأمن البحري وأمن الطاقة، برعاية أنغولا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، الذي عقد في لواندا. ويظل السؤال الرئيسي: بأي قدر من الفعالية دعمنا جميع تلك المبادرات بما يكفي؟ ومن المهم أيضا تنسيق تلك المبادرات، فضلا عن استخدام الهيئات المنشأة مثل لجنة خليج غينيا ومركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

يتعين دعم الجهود الإقليمية والقارية وتمكينها بالكامل من جانب المجتمع الدولي، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ونحن بحاجة أيضاً إلى تعزيز الجهود الجماعية للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. ويجب أن تشمل هذه الجهود أيضاً الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى المجاورة، أي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تضم ٢١ بلداً أفريقيا وثلاثة بلدان من

أمريكا اللاتينية هي الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي، والأخيرة هي الرئيس الحالي للمنطقة كما ذكر وفد أوروغواي بالفعل.

يرتبط الأمن البحري ارتباطاً وثيقا بالأمن في البر، فضلاً عن ارتباطه بظروف الاستقرار والتنمية في الدول المعنية. وينبغي دعم البلدان المعنية من أجل تحقيق الازدهار على المدى البعيد، بما في ذلك تطوير المجال البحري لتمكين زيادة التجارة والتعاون وإيجاد فرص العمل. كما يجب علينا أن نضمن أن تدخلاتنا في ميادين التنمية بما في ذلك تطوير الاقتصاد الأزرق، والتي ذكرها فعلاً وزير توغو في بيانه، وهي التعاون وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات والأمن الدولي هي أمور يعزز كل منها الآخر.

ومن جانبه، سيواصل الاتحاد الأفريقي دعم جميع الجهود المبذولة في المنطقة ودولها الساحلية للتصدي للتحديات العديدة للأمن البحري والجريمة المنظمة التي تواجه شعوب هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ونشكر الصين وأنغولا والسنغال لعرض هذه المسألة مجدداً على مجلس الأمن بعد المناقشات التي جرت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ واتخاذ القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) واعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2013/13 في آب/أغسطس ٢٠١٣. ونرحب أيضاً بحضور وزير خارجية جمهورية توغو، السيد روبرت دوسي، الذي يمثل أحد أكثر البلدان تضرراً من هذه الأزمة.

إن القرصنة البحرية خطر مميت يهدد حياة جميع الرجال والنساء العاملين في البحر. وهي خطر يتهدد الصناعة البحرية والتجارة الدولية. ولها صلات بالجرائم المنظمة والعابرة للحدود الوطنية. وهي تغذي الصراعات. تقوض القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا على وجه الخصوص توطيد السلام في غرب أفريقيا والتنمية الاقتصادية في المنطقة لصالح شعوبها. ولذلك فإن إيطاليا لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار الهجمات المسلحة وهجمات القرصنة في خليج غينيا، وتشير مع القلق إلى الارتفاع الأخير في عددها وعنفها وامتدادها الجغرافي. ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن تحدث هذه الهجمات في المياه الدولية والوطنية على السواء، مما يقوض حرية الملاحة وأمنها، وهي لا غنى عنها للتنمية التجارية والاقتصادية. وتكرر إيطاليا التزامها بوقف هذا الاتجاه من خلال نهج متعدد الأبعاد يقوم على الوقاية والدبلوماسية والتدريب والأمن ومعالجة الأسباب الجذرية. وأودّ أن أشاطر المجلس بعض الأمثلة العملية بخلاف مشاركتنا النشطة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن خليج غينيا دعماً لعملية ياوندي.

أولاً وقبل كل شيء، إن بلدي عضو نشط في مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا الرامية إلى تيسير وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإعلانات مؤتمر قمة ياوندي المتعلقة بالأمن والسلامة البحريين في خليج غينيا. ونتطلع إلى الاجتماع القادم تحت الرئاسة البرتغالية. وستَحضُر إيطاليا وتعملُ من أجل النهوض بتنفيذ القرار القاضي بإنشاء هيكل مكتمل البنيان للأمن البحري والسلامة البحرية بحلول عام ٢٠١٦، وتعزيز التعاون في مجالي الشرطة والقضاء في المنطقة.

وبنفس روح المشاركة والتعاون الدوليين، فإن بلدي دعم أنغولا رسمياً في عقد المؤتمر الدولي المعني بالأمن البحري وأمن الطاقة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في لواندا. وحضر نائب وزير الدفاع في بلدي الاجتماع الذي انتهى باعتماد إعلان لواندا بشأن تقاسم المعلومات وزيادة التوعية بالأحوال

البحرية. وعلى هذا الأساس، فإن القوات البحرية الإيطالية والأنغولية تتفاوضان على ترتيبات للمتابعة التقنية.

ثانياً، إن الملكية المحلية والقيادة الوطنية ضروريتان لاستكمال الدعم الدولي وتوجيهه حيثما تشتد الحاجة إليه ويكون أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، أشدد على الدور الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد اختارت مدونة قواعد سلوك ياوندي ثلاث منظمات إقليمية لتوجيه العملية – وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجلس تعاون خليج غينيا – ونحن نتطلع إلى التعاون معها. ونرحب على وجه الخصوص بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في شباط/فبراير، ونؤكد على أهمية مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، ومقره في الكاميرون، والذي ندعمه بنشاط من خلال منحة. يمكن أيضاً لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يضطلع بدور تيسيري كجزء من أنشطته العامة في المنطقة.

ثالثاً، إن التدريب وبناء القدرات أمران حاسمان وما فتئنا نركز على ذلك. وخلال إبحارها حول أفريقيا في النصف الأول من عام ٢٠١٤، أجرت القوات البحرية الإيطالية أنشطة تدريبية محددة بشأن الأمن البحري ومكافحة القرصنة على متن سفينتنا للقيادة نافي كافور. وقد مرّت على أكثر من ٢٠ بلداً أفريقيا و ٢١ ميناء أثناء هذه الحملة، بما في ذلك تلك الموجودة في خليج غينيا، ونفذت مبادرات بناء القدرات البحرية بنجاح كبير. ومن نفس المنطلق، تدعم إيطاليا حالياً البرنامج البحري التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يعزز بناء القدرات للتصدي للجرائم المرتكبة في البحر والقضاء عليها، بما في ذلك أعمال القرصنة والسطو المسلح والاتجار غير المشروع.

وهذا جزء من الجهود الشاملة المبذولة لمساعدة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على تعزيز قدراتها العامة في معالجة التدفقات غير المشروعة للأسلحة والموارد الطبيعية والسلع والأشخاص. ولدى القوات البحرية الإيطالية برامج تدريب ثنائية مع نظرائها في خليج غينيا وخارجه. ومن خلال ما تقوم به قوات الدرك والشرطة المالية، وضعت إيطاليا طائفة واسعة من أنشطة التعاون مع بلدان المنطقة في هذا المجال. ودعوني أسمّ ثلاثة أمثلة عليها: برامج إدارة الحدود والجمارك؛ ودورات تدريبية في تقنيات التحقيق ومكافحة الإرهاب؛ وتبادل المعلومات.

ونقطتي الأخيرة هي أنه من أجل التصدي لهذه الظاهرة بفعالية، فيجب أن نتجاوز القرصنة والسطو المسلح ونعالج أسبابها الجذرية في البر. ويجب أن تراعى في صنع قراراتنا بشأن هذه المسألة التنمية الاجتماعية – الاقتصادية؛ وفرص العمل؛ والفوارق؛ والتعليم؛ ومشاركة الشباب؛ وتمكين المرأة. إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ستضطلعان بدور محوري من أجل تحقيق هذه الغاية. وسيتيح مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا، المقرر عقده في لومي يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، فرصة ممتازة للنهوض بجدول الأعمال بشأن خليج غينيا ونتطلع إلى نتائجه ونواتجه الملموسة. وسنواصل مناقشة سبل تعزيز جهودنا المشتركة مع الشركاء الأفارقة بشأن مسائل الأمن والتنمية في المؤتمر الوزاري لأفريقيا وإيطاليا المزمع عقده في روما في ١٨ أيار/مايو.

وأخيرا، أودّ أن أدلي بملاحظة شخصية قصيرة جداً. لقد ولدت على بعد ٢٠٠ متر من البحر الأبيض المتوسط في منزل لا يزال قائما باعتزاز على شاطئ واحدة من أقدم المدن البحرية في العالم، مدينة نابولي. وقد عاشت أجيال من

أسرتي مع البحر وازدهرت من خيراته. يجلب البحر لنا الغذاء والمال والثقافة ومستقبلاً بعقلية منفتحة. وهذا أحد أسباب أننا نشطاء جدا في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى حد المخاطرة بحياتنا، لأننا نعلم أن البحر يمكن أن يحقق حياة أفضل للجميع في المستقبل. ونحن حقاً ملتزمون بضمان الاستخدام السلمي للبحار في خليج غينيا وفي جميع البحار والمحيطات المفتوحة في كل ركن من أركان العالم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغوبار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر الصين وأنغولا والسنغال على اقتراح هذه المناقشة، وأشكر السيد زيريهون كذلك على إحاطته الإعلامية.

إن القرصنة والسطو المسلح في البحر هي جرائم خطيرة. وهي لا تشمل سرقة الممتلكات الخاصة وحسب، ولكن أيضاً عدم احترام الحقوق والالتزامات الأساسية، لأن الوفيات والاختطاف وطلب الفدية موجودة في بعض الحالات. ويشكل هذا تحدياً في خليج غينيا يتعين التصدي له من جانب بلدان المنطقة بدعم من المجتمع الدولي. وبغية مواجهة هذا التحدي، علينا أن نفهم الحالة في خليج غينيا وذلك بتحليل الإحصاءات الأخيرة، فضلاً عن الخصائص المحددة للقرصنة والسطو المسلح في المنطقة.

وحسب المنظمة البحرية الدولية، حدث انخفاض في عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا خلال السنوات الماضية. وكان هناك ٤٥ و ٥٤ حادثاً في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٣، مقابل ٦٤ و ٦١ في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٥، قام المكتب البحري الدولي التابع لغرفة التجارة الدولية، وهو منظمة غير ربحية أنشئت للعمل كجهة تنسيق في الكفاح ضد جميع أنواع الجرائم البحرية، بتسجيل ٣١ هجوماً فعلياً أو محاولة هجوم في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أيضا التأكيد على أن المناطق الأخرى قد سجلت زيادة ملحوظة في الحوادث في الفترة نفسها. فقد سجلت غرفة التجارة الدولية – المكتب البحري الدولي على سبيل المثال، ١٤٧ حالة عام ٢٠١٥ من هذا النوع في جنوب شرق آسيا. وفي منطقة القرن الأفريقي، هاجم القراصنة الصوماليون عام ٢٠١١ أثناء ذروة نشاطهم ٢٨٦ سفينة واختطفوا ٣٣ منها. وهناك أيضا اختلافات كبيرة في طابع الحوادث حينما نقارن القرصنة والسطو المسلح في منطقة القرن الأفريقي وفي خليج غينيا. وكان القراصنة الصوماليون ضالعين عادة في الاختطاف وطلب الفدية. وتجري معظم أنشطتهم في المياه الدولية، ولذلك تعتبر من الناحية القانونية قرصنة، وفقا للمادة ١٠١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تعرف القرصنة كالتي تحدث ”في أعالي البحار“ أو ”في مكان يقع خارج الولاية القضائية لأية دولة“.

غير أن معظم الحوادث في خليج غينيا كانت تهدف إلى السطو على البضائع، لا سيما النفط، وقد وقعت معظمها في المياه الإقليمية أو في مناطق الموانئ، ولذلك تعتبر سطوا مسلحا وفقا للقانون الدولي. وبناء على ذلك، فإن المشاكل التي تتعلق بالقرصنة والسطو المسلح على السواحل الغربية والشرقية للقارة الأفريقية فريدة وتتطلب لذلك حلولاً مختلفة.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. واعتمد عام ٢٠١٣ مؤتمر قمة ياوندي لرؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا إعلانا ومذكرة تفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة

في غرب ووسط أفريقيا. وقرر أيضا إنشاء مركز التنسيق الأقاليمي الذي افتتح عام ٢٠١٥.

وتعتقد البرازيل أن بلدان المنطقة ينبغي أن تضطلع بدور قيادي في التصدي لمسألة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وأي استراتيجية إقليمية في هذا الاتجاه ينبغي أن تكون شاملة وألا تراعي المسائل الأمنية فحسب، بل تعزز المؤسسات والتنمية المستدامة في المنطقة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المنطقة بأنشطة التعاون التي تحترم الملكية الوطنية. وهذا هو ما يحاول بلدي أن يقوم به. لقد وقعت البرازيل اتفاقات للتعاون العسكري مع تسعة بلدان على الساحل الغربي لأفريقيا – وهي ناميبيا، كابو فيردي، جنوب أفريقيا، غينيا – بيساو، سان تومي وبرينسيبي، نيجيريا، السنغال، أنغولا، غينيا الاستوائية. وما فتئت البرازيل تحافظ على البعثة البحرية منذ عام ١٩٩٤ وساعدت حتى الآن على تدريب أكثر من ٢ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات البحرية الناميبية. وافتتحت مؤخرا بعثات جديدة في كابو فيردي وسان تومي وبرينسيبي. وقد درس الضباط وغيرهم من أفراد القوات المسلحة من المنطقة في الأكاديميات العسكرية البرازيلية.

ويتركز التعاون المقدم من البرازيل في بناء القدرات والتدريب والمذاهب العسكرية والتدريبات البحرية. وأجرت البرازيل في السنوات الأخيرة مناورات مع بنن وكابو فيردي وسان تومي وبرينسيبي ونيجيريا. وشاركت القوات البحرية البرازيلية منذ عام ٢٠١٣ في مناورة بحرية دولية رامية إلى تحسين التعاون فيما بين الدول المشاركة بغية زيادة السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وانتهى الجزء الأخير من المناورة الشهر الماضي. وهذه هي أنواع المبادرات التي نعتقد أنها ضرورية لتحسين التعاون مع بلدان المنطقة ولتعزيز قدرتها على مكافحة القرصنة والسطو المسلح.

وأي مبادرة في منطقة خليج غينيا يجب أن تتسق مع أهداف منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. وأود أن أذكر بأن المنطقة تضم ٢٤ بلدا، بما فيها جميع البلدان الواقعة على الساحل الغربي لأفريقيا، من كابو فيردي والسنغال في الشمال إلى جنوب أفريقيا، فضلا عن ثلاثة بلدان من أمريكا الجنوبية عبر المحيطات – الأرجنتين، وأوروغواي، وبلدي، البرازيل.

وفي ذلك الصدد، اتفق أعضاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي على توطيد المنطقة بوصفها منطقة للسلام والتعاون من أجل كفالة بقائها خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبلدانها. وقد ذكر بصورة مباشرة إعلان مونتيفيديو، الذي اعتمد عام ٢٠١٣ على المستوى الوزاري من جانب منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، المشكلة الناجمة عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وأقر الإعلان بالدور القيادي الذي ينبغي لدول خليج غينيا أن تؤديه في هذا الصدد وبالحاجة إلى التنسيق الإقليمي للجهود الرامية إلى مكافحة أنشطة القرصنة والسطو المسلح في البحر. كما حث الشركاء الدوليين على مساعدة الدول والمنظمات في المنطقة في تعزيز قدراتها على التصدي لهذا النوع من التهديد.

ومنذ عام ١٩٨٦، اعتمدت الجمعية العامة ٢٢ قرارا بشأن منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. وأكدت الجمعية العامة، في القرار الأخير الذي اعتمدته عام ٢٠١٥، على دور منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي بوصفها منتدى لزيادة التفاعل والتعاضد فيما بين الدول الأعضاء، ونوهت مع التقدير بعقد الاجتماع الوزاري السابع لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي واعتماد إعلان مونتيفيديو (القرار ٣٢٢/٦٩).

وإذ نرى أن مسألة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا هي في المقام الأول مسألة للتعاون بين الدول، فإننا نعتقد أن الجمعية العامة هي المكان المناسب لقيادة المناقشة. وتمشيا مع البيان الذي أدلى به وزير خارجية السويد، نعتقد أن لجنة بناء السلام يمكن أيضا أن تضطلع بدور. والبرازيل على استعداد لمواصلة التعاون مع المنطقة من أجل التصدي لهذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكيني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس ووفدي السنغال وأنغولا على المبادرة بعقد مناقشة اليوم. وأشكر أيضا السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

إن بلجيكا تؤيد البيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

اليوم إذ يبدو أن خطر القرصنة ينحسر في القرن الأفريقي، يتزايد انعدام الأمن البحري في خليج غينيا. وهذا التطور يبعث على القلق لأنه ينطوي على زعزعة الاستقرار في الوقت الذي يواجه فيه غرب أفريقيا تحديات أخرى ناجمة عن عمليات الاتجار غير المشروع والقرب من التهديد الإرهابي في منطقة الساحل. ونظرا لأن خليج غينيا هو مكان النشاط والتجارة الاقتصادية المكثفة، فإن التصدي لانعدام الأمن البحري هناك هو تحدي يتجاوز نطاق المسائل الأمنية البحتة. ولذلك فإن ملكية الدول الساحلية لهذه المسألة حاسمة الأهمية. وهناك عامل آخر لا يقل أهمية هو إنشاء هياكل للتعاون الإقليمي تتيح المزيد من الفعالية في مكافحة مختلف أشكال الجريمة البحرية.

ونرحب في هذا الصدد بإنشاء مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي عملا بالقرار المتخذ في مؤتمر قمة رؤساء دول قمة غرب ووسط أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويحدونا الأمل في أن تصبح هذه الأداة الهامة للتعاون الإقليمي جاهزة للعمل تماما في أقرب وقت ممكن. وبالنسبة لبلجيكا، فإننا ندعم دول غرب أفريقيا وملتزمون بتقديم الدعم لها في مكافحتها للجريمة البحرية. إن بلدي عضو في مجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا التي تهدف إجراءاتها إلى تنسيق مبادرات بناء القدرات البحرية التي يضطلع بها مختلف الشركاء الدوليين.

وقد شاركت بلجيكا بنشاط أيضا في وضع الاستراتيجية الأمنية البحرية للاتحاد الأوروبي وخطة العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ المتعلقة بها. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرات الثنائية البلجيكية تتسق مع خطة العمل. وبناء على ذلك، فإن بلجيكا نشطة في تعزيز القدرات البحرية الوطنية والقدرات العسكرية والمدنية للعديد من الدول الساحلية في خليج غينيا من خلال أنشطة التدريب التي تقدمها. ومن أمثلة الشراكة المثمرة للغاية هي الشراكة التي أقامتها مع بنن التي تتعاون فيها بلجيكا حاليا في تدريب الأفراد لزوارق خفر السواحل الثلاثة الجديدة وفي تدريب مشاة البحرية.

كما تقوم بلجيكا بانتظام بتوفير السفن من بحريتها كجزء من المبادرة الدولية ”محطة الشراكة الأفريقية“ التي تهدف إلى تطوير الخبرة العسكرية وخبرة خفر السواحل والخبرة البحرية للدول الساحلية الأفريقية. وكان ذلك هو الحال على سبيل المثال في عام ٢٠١٤ مع سفينة الدعم اللوجستي وفي عام ٢٠١٥ بالفرقاطة. وخلال عملية النشر الأخيرة دربت الفرقاطة البلجيكية بحارة على متنها من توغو والغابون والكونغو وبنن.

وشاركت أيضا في ”مناورة أوبنغامي إكسبرس“ التي جرت في خليج غينيا لمساعدة القوات المحلية في تطوير قدراتها على مكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة. وتدرس بلجيكا حاليا إمكانية نشر سفينة الدعم اللوجستي مرة أخرى هذا العام كجزء من محطة الشراكة الأفريقية.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة تحقيق الاتساق في مكافحة الجريمة البحرية بتحسين الأحوال المعيشية للسكان المحليين. وأي حل دائم سيشمل بالفعل اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للمشكلة، مع مراعاة العوامل التي تؤججها، من قبيل ثغرات الحكم والفقر. إن معالجة أسباب المشكلة تتمثل في العمل من أجل منع تفاقمها أو ظهورها من جديد. ولذلك، ترحب بلجيكا باعتماد المجلس للبيان الرئاسي S/PRST/2016/4، الذي يتضمن مجموعة من التوصيات المحددة بشأن الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد أصبحت المخاطر التي تتهدد السلامة البحرية تبعث على زيادة القلق الدولي. إن منطقة خليج غينيا بشكل خاص متضررة بدرجة كبيرة من أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، الأمر الذي يلحق خسائر اقتصادية بمليارات الدولارات ويتهدد السلامة البحرية. وكثيرا تؤدي أعمال القرصنة إلى ارتكاب العنف الشديد. وتعترف بلدان المنطقة بهذا التهديد. إن عملية ياوندي التي أنشأها رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠١٣ تبرز الحاجة إلى العمل المشترك. أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، بدون ملكية محلية وإقليمية قوية لن نتمكن من معالجة هذه المسألة بنجاح. لذلك فإن الدعم الإقليمي المركز والهام لازم على الصعيدين السياسي والمالي، وكذلك من خلال الموارد البشرية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعملية ياوندي التابعة لها. وساهمت ألمانيا بأكثر من مليون يورو في محاولة لتعزيز التعاون الإقليمي في إطار عملية ياوندي، وبوجه الخصوص من خلال أجهزة الاتصالات الرامية إلى تحسين عمليات المراقبة في منطقة خليج غينيا. وألمانيا على استعداد لزيادة دعمها في سياق شراكة طويلة الأمد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعملية ياوندي.

ثانيا، يجب توسيع نطاق الشراكات الحالية. ولذلك، نرحب بالجهود التي بذلها القطاع الخاص لضمان توفير قدر أكبر من الأمن في خليج غينيا. ونقدر أيضا النداءات المتكررة من القطاع الخاص من أجل الشفافية والتعاون العملي بين جميع أصحاب المصلحة في عملية ياوندي.

ثالثا، أصبح الأمن البحري الآن يمثل تحديا عالميا أكثر من أي وقت مضى. تحت الرئاسة الألمانية لمجموعة السبعة في العام الماضي، أقر وزراء الخارجية بصورة جماعية في إعلان لوبيك بأن الأمن البحري والإدارة البحرية الفعالين من المسائل ذات الأولوية. ويدعو إعلان لوبيك إلى اتباع نهج شامل وتعاوني وقائم على القواعد نحو قطاع الأمن البحري، ويشدد على أهمية الأطر القانونية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

اسمحوا لي أن أضيف بأننا نؤيد تمام التأييد التزام الرئاسة اليابانية لمجموعة السبعة بالأمن البحري، ونرحب بالجهود التي بذلتها الرئاسة البرتغالية لمجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوربي ودوله الأعضاء الـ٢٨.. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا، وأرمينيا، وجورجيا.

أود أن أبدأ كلمتي بشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر أنغولا والسنغال والصين على المذكرة المفاهيمية المدروسة بعناية (S/20116/321، المرفق) وأود أن أشكر أيضا الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية.

يشعر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالقلق إزاء استمرار حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وفقا للمنظمة البحرية الدولية، يشكل خليج غينيا ٤٠ في المائة تقريبا من جميع أعمال القرصنة والسطو المسلح المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم حتى الآن هذه السنة. وفي عام ٢٠١٥ مثّل خليج غينيا ثالث أخطر منطقة بحرية في العالم. ومنذ بداية هذا العام، كانت هناك زيادة بنسبة ٣٦ في المائة في عدد الحوادث المبلغ عنها بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، وفي عدد الأشخاص الذين اختطفوا من السفن يقابله بالفعل مجموع تلك الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٥ بأكمله، مع عدة حوادث عنيفة، مما يشكل مصدر قلق كبير. وفي المتوسط، يوجد حوالي ٤٠ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي ترفع أعلاما أو تملك سفنا تتواجد في وقت من الأوقات في مياه خليج غينيا. لذلك فإن الخطر المستمر الذي تشكله الهجمات الاجرامية في خليج غينيا قلق يتشاطره المجتمع الدولي على نطاق واسع. إن القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قائمان في المياه الدولية وفي المياه الإقليمية لبلدان المنطقة، وخاصة في مواقع الرسو وفي دلتا نهر النيجر.

إن المياه الآمنة والممرات الآمنة في البحر أمر على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والبشرية في بلدان خليج غينيا. إذ أن المجال البحري يشكل عاملا مُمَكنّا لتحقيق الرخاء والتنمية المستدامة. وإن التهديد المتزايد للقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا هو في المقام الأول تهديد للدول الساحلية في المنطقة ولتنميتها. وبالإضافة إلى التهديد المباشر لصناعة النقل البحري، كذلك فإن طبيعة التهديد المعقدة المترابطة والعابرة للحدود في كثير من الأحيان هي التي تبعث على القلق، ويمكن أيضا أن تعرض للخطر السلطة والاستقرار في بعض الدول في المنطقة.

منذ البداية، ما برح الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا كاملا الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى استئصال القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وفي أعقاب اتخاذ القرار ٢٠١٨ (٢٠١١) والقرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، فضلا عن القمة الأقاليمية التي عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣، اعتمد الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠١٤ استراتيجيته الخاصة به بشأن خليج غينيا دعما لعملية ياوندي. وعلى غرار مدونة سلوك ياوندي، فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي تتجاوز القرصنة والسطو المسلح في البحر وتتناول أيضا الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والاتجار، والتلوث، بما في ذلك تزويد السفن بالوقود. وتتضمن أيضا تدابير لدراسة الأسباب على الأرض، بتعزيز تطوير الاقتصادات الساحلية وتعزيز إنفاذ القوانين. في آذار/مارس ٢٠١٥، تم استكمال استراتيجية الاتحاد الأوروبي بخطة عمل، وقد تم الانتهاء من أول تقرير عن تنفيذها حتى الآن.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء ملتزمة بالاستمرار في تقديم المساعدة إلى البلدان الواقعة في خليج غينيا لإنجاح مدونة سلوك ياوندا، تحت قيادة المنظمات الثلاث التي اختارتها المنطقة ذاتها، أي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في شباط/فبراير والذي مكّن من تفعيل مركز التنسيق الإقليمي الكائن مقره في ياوندا في تموز، يوليه. ونشجع الاطراف المعنية على تنفيذ مدونة السلوك على جناح السرعة وعلى نحو كامل.

لقد وفر الاتحاد الأوروبي الدعم المالي والتنقي إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى المركز الاقليمي المعني بالأمن البحري في أفريقيا الوسطي، الكائن مقره في بونيتي نوير في الكونغو. كذلك عمل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على تطوير مفهوم لمناورات حية في البحر والتدريب على الاستجابة للأزمات، ووفر التدريب لاصحاب المصالح البحريين الذي نفذته جامعتان في غانا وكوت ديفوار. ونقدر أيما تقدير العمل الداعم لمجموعة الدول السبع الموسعة لأصدقاء خليج غينيا، ويجري ذلك العمل حاليا تحت الرئاسة البرتغالية، وتلتئم المجموعة لمرتين في العام. وفي رأينا أن هذا هو المنتدى المناسب لوضع أفكار وإجراءات تدعم تنفيذ مدونة قواعد سلوك ياوندي وتضمن عمل الشركاء في تآزر.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تعمل بهمة في خليج غينيا لتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية. ويجري حاليا تعزيز ذلك الدعم. وبحلول نهاية هذا العام، سيتم وضع مشاريع إضافية ستدعم هيكل ياوندي، بما يتماشى تماما مع الاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠.. ونقدر أيضا العمل الذي اضطلعت به العديد من هيئات الأمم المتحدة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، وغيرها كالإنتربول. ولا نزال ملتزمين بالعمل معها على نحو وثيق وفعّال.

إن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالأمن البحري والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا، والمقرر عقده في لومي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيتيح فرصة ممتازة للحفاظ على الزخم والوعي بشأن خليج غينيا.

وتحقيقا لتلك الغاية، نحن على استعداد لدعم حكومة توغو والاتحاد الأفريقي في عملهما للتحضير لخروج مؤتمر القمة بنتائج ملموسة.

وفي الختام، تأتي مناقشة اليوم في لحظة حاسمة. ولذلك، أود أن أشكر مرة أخرى أنغولا والسنغال والصين على المبادرة بعقد هذه المناقشة. وعموما، فإننا نشهد تهديدا متزايداً للأمن البحري في خليج غينيا، والذي ربما لا يزال يجري التقليل من شأنه. ولذلك فإنها اللحظة المناسبة للنظر في الكيفية التي يمكننا بها أن نفعل المزيد بشكل جماعي لمنع زيادة تدهور الحالة. وينبغي أن يسير العمل على عدة جبهات – الأسباب الجذرية وإنفاذ القانون وبناء القدرات والتوعية بالمجال البحري وإيجاد فرص العمل.

ومنذ البداية، كان الاتحاد الأوروبي شريكا ملتزما تماما لبلدان خليج غينيا، وهو مصمم على أن يظل كذلك. إن الملكية المحلية والقيادة المحلية، وخاصة من جانب الدول والمنظمات الإقليمية، أمر أساسي إذا ما أردنا أن يكون دعمنا ودعم الشركاء الدوليين الآخرين مُركزا حيثما تشتد الحاجة إليه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زايمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تعاونكم مع أنغولا والسنغال في تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، والتي يرى وفد بلدي أنها موضوع هام وحسن التوقيت، يتعلق بالتنمية والأمن في أفريقيا.

إن القرصنة والسطو المسلح يؤثران تأثيرا سلبيا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في الدول المتضررة في خليج غينيا. كما يؤثران على المناطق الداخلية والبلدان غير الساحلية التي تعتمد على البحر في الصادرات والواردات. ويُقدر بأن القرصنة تؤدي إلى خسارة سنوية قدرها بليونا دولار يتكبدها الاقتصاد في منطقة غرب أفريقيا

دون الإقليمية. ونشيد بالتصميم الذي تظهره بلدان المنطقة، بما في ذلك من خلال التخطيط لإنشاء مراكز تنسيق إقليمية بهدف تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمن البحري التي اعتُمدت في عام ٢٠١٣. كما نشيد بنتائج الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في شباط/فبراير، وذلك بهدف تيسير تدشين عمليات مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في أقرب وقت ممكن.

ومن المهم الإحاطة علما باعتماد الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤ للاستراتيجية البحرية المتكاملة للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٥٠، والتي تهدف إلى الارتقاء بالإجراءات والمبادرات المتعلقة بالأمن البحري في أفريقيا من المستوى دون الإقليمي، وهو ما تجسده مدونة جيبوتي لقواعد السلوك في شرق أفريقيا لعام ٢٠٠٩ وإعلان ياوندي لعام ٢٠١٣ في غرب أفريقيا والاستراتيجية الأمنية البحرية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إلى المستوى القاري. ومن ثم، فهي تعترف بما تواجهه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من تحديات وفرص بحرية مشتركة، وهي تعالج على نحو متكامل التهديدات التي تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأفريقية. وتعتبر أن التحديات التي تواجه الأمن البحري ترتبط بالتحديات الإنمائية، وتدعو إلى اتباع نهج واسع النطاق في التصدي لها. وهذا أمر هام، نظرا لأن سواحل ٣٨ بلدا أفريقيا مجتمعة يبلغ طولها ٢٦ ٠٠٠ ميل بحري، ولأن الصيد البحري الصيد يسهم في الأمن الغذائي ل ٢٠٠ مليون أفريقي، ولأن أكثر من ٩٠ في المائة من تجارة أفريقيا هي تجارة عن طريق البحر، الأمر الذي يبرز أهمية التصدي للتهديدات التي تشكلها القرصنة والسطو المسلح في البحر بالنسبة للقارة.

ويود وفد بلدي أن يُذكر بقرار الاتحاد الأفريقي المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والذي شدد على الحاجة إلى إقامة شراكات استراتيجية دعما للمبادرات الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا. وهو يتيح المجال للدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع الدولي في دعم الآليات الوطنية والإقليمية للتعامل مع التحديات الأمنية البحرية. وإذ نعزز شراكة حقيقية بين أفريقيا والمجتمع الدولي، فنحن بحاجة إلى مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي وإلى تكثيف مشاركة الأمم المتحدة من أجل البناء على جهود أفريقيا الرامية إلى التعامل بطريقة متكاملة مع مشكلة القرصنة على أساس الملكية الوطنية والإقليمية. وأظهرت التجارب الأخيرة في خليج عدن مدى جسامة العواقب الأمنية والاقتصادية المحتملة على المجتمع الدولي إذا لم يتم التصدي لتحدي القرصنة، بما في ذلك أسبابها الجذرية، بطريقة حازمة وتعاونية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد أهمية التركيز على الأسباب الجذرية للقرصنة، مثل ارتفاع مستويات بطالة الشباب والفقر والتخلف، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعزيز التدخلات الإنمائية، تماشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تحدد الاقتصاد البحري بوصفه مساهما رئيسيا في تحقيق النمو والتنمية في أفريقيا.

وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا أن ثمة حاجة ملحة إلى أن يبعث مجلس الأمن برسالة قوية لا لبس فيها إلى المستخدمين النهائيين للسلع المقرصنة. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا البدء في استكشاف الصلة بين اقتصاد القرصنة غير المشروع والجهات العالمية الرسمية، بما في ذلك في مجال الهيدروكربونات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد مينكفلد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لجمهورية الصين الشعبية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع هام، وعن التقدير لها ولجمهوريتي أنغولا والسنغال على تزويدنا بمذكرة مفاهيمية نيرة (S/2016/321، المرفق).

إن التهديد الذي يتعرض له الأمن البحري في خليج غينيا ليس تهديدا لأمن ورخاء الدول الأفريقية فحسب، ولكنه يؤثر على الدول التي ترتاد البحر مثل هولندا وغيرها في جميع أنحاء العالم. ولذلك، من الضروري أن نتوصل إلى حل لهذه المشكلة، ويمكن أن يتم ذلك بأكبر قدر من الفعالية من خلال التعاون الدولي الوثيق الذي يعالج أيضا الأسباب الجذرية. وفي أعقاب الخطوات الهامة التي اتُخذت بالفعل من خلال اتفاقات ياوندي، حان الوقت للمضي قدما.

تؤيد هولندا البيان الذي أُدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن مشكلة الأمن البحري في خليج غينيا، والاستجابة لها وأهمية اتباع نهج متكامل.

لا تزال الحالة في المنطقة مثيرة للقلق. ففي الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٦، شهدنا عمليات اختطاف وسرقة وهجمات عنيفة على البحارة. إن الحاجة إلى معالجة الحالة واضحة. وكما قلت، فإن الأنشطة البحرية غير المشروعة في خليج غينيا ليست مشكلة دول غرب أفريقيا فحسب؛ بل إنها مشكلتنا أيضا. وتضر هذه الأنشطة بالتجارة الإقليمية والتنمية الاقتصادية وتعيق تدفق التجارة بين أوروبا وغرب أفريقيا والمناطق الأخرى، وبذلك تلحق الضرر بالرخاء على نطاق أوسع. وفي بلدان غرب أفريقيا، يشكل انعدام الأمن البحري خطرا على مختلف مستويات المجتمعات الساحلية والداخلية على حد سواء. وتمثل الجرائم البحرية المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأشخاص وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، عنصرا من من عناصر انعدام الأمن البحري التي تتجاوز فعل القرصنة لتضر بالمجتمعات في جميع أنحاء القارة، وتزيد من الفساد وتهدد سبل عيش المجتمعات المحلية. ويلزم الأمر اتباع نهج شامل والتصدي لهذه الجرائم بصورة شاملة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، اجتمع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا للإعراب عن التزامهم بتحسين التعاون في المنطقة. وكانت النتيجة هي مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، والتي يجري تنفيذها الآن. ونتطلع إلى التشغيل السريع لمركز التنسيق الأقاليمي. ونظرا لأن معظم الأنشطة غير المشروعة تجري داخل المياه الإقليمية، فإن البلدان الساحلية في غرب أفريقيا تتحمل مسؤولية تنسيق استجابتها. ولذلك، فإننا نقدر الجهود المبذولة والتقدم الذي يجري إحرازه بشأن جدول أعمال ياوندي.

وفي آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية خليج غينيا التي تهدف إلى تحديد التهديدات والتشديد على أهمية العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تم الآن تحويل تلك الخطة الأولية إلى خطة عمل للاتحاد الأوروبي من أجل دعم الحكومات في المنطقة في مواجهة تحديات المكافحة في مجال الأمن البحري على عدة جبهات، وهولندا هي أحد المؤيدين النشطين لتلك الاستراتيجية.

وبغية التصدي على نحو فعال للتحديات المتعددة الأوجه في مجال الأمن البحري، فإننا بحاجة إلى نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية على مختلف المستويات. وبناء المجتمعات المحلية الساحلية وإزالة ما يحفزها على اللجوء إلى الجريمة البحرية أمر محوري في النهج الطويل الأجل. وعلاوة على

تصدينا بصورة قوية للأنشطة الإجرامية، ينبغي أن نسعى إلى إيجاد الثروة الاقتصادية الشاملة في المنطقة. ولتحقيق ذلك، تدعم هولندا بنشاط تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي التي ذكرت وأنشطتها الإنمائية في المنطقة. وفي ذلك الإطار، وكجزء من نهج متكامل، تركز هولندا جهودها في بلدان خليج غينيا على بناء القدرات البحرية. ونقوم بالمناورات ونوفر التدريب في تلك البلدان على منع الأنشطة الإجرامية، مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بالاشتراك مع ممثلي حكومة توغو والاتحاد الأفريقي، نظمنا اجتماعا في نيويورك بشأن الأمن البحري في أفريقيا استعدادا لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن البحري الذي سيعقد في توغو في الخريف. وسنسهم بفعالية مع الخبراء الهولنديين في الحلقات الدراسية في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبل.

إن التعاون أمر جوهري في السعي إلى تهيئة بيئة بحرية آمنة ومأمونة. ويجب علينا أن نعمل معا. لذلك، فإن مملكة هولندا تهدف إلى أن تظل شريكا للبلدان الأفريقية. فلن نتمكن من تعزيز الأمن البحري في المنطقة إلا من خلال شراكات متكافئة ومحترمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة فوتولاكي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للصين وأنغولا والسنغال على المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2016/321، المرفق) بشأن مسألة تثير قلقا كبيرا، ليس فقط بالنسبة للدول في خليج غينيا ولكن للمجتمع الدولي أيضا.

واليونان تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف النقاط التالية بصفتها الوطنية:

بالنسبة لبلد بحري تقليدي مثل اليونان، يتوفر على صناعة رائدة في مجال النقل البحري، ولديه أطول خط ساحلي في الاتحاد الأوروبي وحدود بحرية تشكل إلى حد كبير حدود الاتحاد الأوروبي، تكتسي سلامة الملاحة والنقل البحري أهمية قصوى. وقد أسهمت اليونان في اعتماد قرار المنظمة البحرية الدولية ((28) A.1069 بشأن خليج غينيا، فضلا عن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن البحري، التي تعالج بطريقة متكاملة جميع التحديات الأمنية في البحر، بما في ذلك القرصنة.

وتنوه اليونان بالدور الرئيسي الذي تقوم به جميع دول خليج غينيا في توعية المجتمع الدولي بشأن التحديات التي تواجهها في مكافحة القرصنة ووضع استجابة إقليمية شاملة. ونحن نؤيد تماما قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن القرارات التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية بشأن هذه المسألة. كما نؤيد تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي في خليج غينيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

ويثير التهديد المتزايد الذي تشكله القرصنة في خليج غينيا والعديد من حوادث العنف التي وقعت مؤخرا ضد أطقم السفن القلق بشكل خاص. وتشكل هذه الحالة تهديدا خطيرا على الاقتصادات المحلية، وقد تقوض الاستقرار وتهدد الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها بلدان كثيرة في المنطقة. واليونان تشعر ببالغ القلق إزاء تلك الظاهرة، التي تعرض للخطر حياة البحارة الذين ما زالوا يدفعون ثمنا باهظا. ولا بد من التزام المجتمع الدولي التزاما قويا وتعاونه تعاونا وثيقا مع دول العلم والمنظمات الإقليمية من أجل كفالة محاكمة القراصنة واللصوص المسلحين. وكخطوة إضافية نحو المنع، من المهم أن تطبق الدول المبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن المنظمات المتخصصة المعنية، لا سيما المنظمة البحرية الدولية.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن المجتمع الدولي يجب أن يدعم البلدان في المنطقة لوضع استراتيجيتها البحرية لمكافحة القرصنة. فالملكية المحلية تجعل الاستراتيجية مشروعة ومستدامة. والاتفاقات التي تتيح توفير المساعدة التقنية والتدريب لمكافحة القرصنة ستعزز عزم البلدان على إيجاد الوسائل لديها لتحقيق تلك الغاية. ويقوم مركز التدريب على عمليات الاعتراض البحري التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي في جزيرة كريت في اليونان، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الأفريقي، على وجه الخصوص، والقوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، بتوفير الخبرة من خلال التدريب الموحد أو غيره من أنواع التدريب الأخرى المصممة خصيصا لتلبية احتياجات محددة، سواء في مقره أو من خلال أفرقة التدريب المتنقلة. وقد دُرب حتى الآن ٣٦٤ من الضباط والخبراء من ٣٠ دولة من الدول الأعضاء، بمن في ذلك ١٦ ضابطا من تسع دول من غرب أفريقيا.

ومشكلة القرصنة لا يمكن حلها إلا من خلال نهج منسق شامل في البر والبحر. وينبغي أن يكون من بين الأولويات منع ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، مثل الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية، وبناء القدرات. والدروس المستفادة من نجاح التدخل الدولي لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال يمكن أن توفر مبادئ توجيهية مفيدة لمعالجة المسائل في خليج غينيا.

وفي ضوء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، واقترانا بمعالجة التحديات العالمية المتعددة الأوجه في المستقبل، ينبغي ألا نسمح بإحياء الظواهر مثل القرصنة بعكس مسار جهودنا الرامية إلى تعزيز وتحقيق التنمية لصالح جميع الأمم والأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نثني على الرئاسة الصينية، وعلى البعثتين الدائمتين لكل من أنغولا والسنغال، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تركز على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، في إطار الموضوع العام المتمثل في توطيد السلام في غرب أفريقيا. وباعتبار كازاخستان عضو مراقبا في الاتحاد الأفريقي، فإنها تشعر ببالغ القلق لأن القرصنة في خليج غينيا لا تؤثر على عدد من البلدان الصديقة في غرب أفريقيا فحسب، بل أيضا على المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ولذلك أصبحت مسألة تحظى باهتمام عالمي.

وندين بشدة أعمال القرصنة في خليج غينيا، التي تشكل في كثير من الأحيان جزءا من الأعمال الإجرامية التي ترتكبها العصابات المدججة بالسلاح التي تستخدم أساليب عنيفة. وقد بلغت هجمات القراصنة تلك مستويات قياسية، بنحو ١٠٠ محاولة اختطاف سنويا، مُحتلةً المرتبة الثانية وراء الأرقام المسجلة في جنوب شرق آسيا. ومن المفزع أن نلاحظ أن القراصنة في المنطقة يشغلون صناعة إجرامية ممولة جيدا، تشمل إنشاء شبكات الإمداد. وتقع هجمات القرصنة أساسا في المياه الإقليمية والمحطات والموانئ، بدلا من أعالي البحار، مما أعاق تدخل القوات البحرية الدولية. وعلاوة على ذلك، أصبح القراصنة أكثر عدوانا وتسليحا، مُستخدمين أساليب وحشية تفوق طرائق القبض عليهم.

ومن المنظور الإنساني، فإننا نشعر بالقلق لأن القراصنة في خليج غينيا يُشار إليهم بشكل خاص بأسلوبهم العنيف، الذي ينطوي على الاختطاف، والتعذيب، والعنف، وإطلاق النار على أفراد الأطقم، مما يشكل ما يسمى بنموذج متعمد للأعمال الإجرامية. ومن دواعي القلق أيضا أن العديد من الأحداث لا يبلغ عنها. ومن المنظور الاقتصادي، فإن أعمال القرصنة تتعارض مع المصالح التجارية المشروعة للبلدان

المتضررة. ولذلك السبب انخفضت التجارة في الموانئ الرئيسية في المنطقة بشكل كبير. ونوافق على أن تكلفة القرصنة في خليج غينيا تقدر بنحو بليوني دولار، في حين أن الفقر يشكل تحديا كبيرا لبلدان غرب أفريقيا.

ونثني على أداء الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأخرى المشاركة في الجهود الدولية المبذولة في المنطقة، من أجل التصدي لآفة القرصنة والسطو المسلح. ولضمان إحراز مزيد من التقدم، لا بد من استراتيجية إقليمية أكثر شمولا، تُعدها أصحاب المصلحة كافة.

وخلال الدورة السبعين للجمعية العامة، وقعت كازاخستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاق لتقاسم التكاليف لمشروع جديد يسمى الشراكة بين أفريقيا وكازاخستان، في إطار أهداف التنمية المستدامة. ويركز الاتفاق على تقديم الدعم التقني لوزارات الخارجية والمؤسسات المعنية الأخرى في ٤٥ بلدا أفريقيا، بما في ذلك غرب أفريقيا.

وهذا المشروع سيعزز تبادل الخبرات المؤسسية وأفضل الممارسات بينما تستعد الحكومات للمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع الوزارات في البلدان الأفريقية مباشرة في تنفيذ هذا المشروع.

ونحن نرى أن هدفنا العام يجب أن يكون استكمال جهود بلدان المنطقة لتعزيز بناء الدولة وسيادة القانون والحكم الرشيد والعمليات السياسية الشاملة وإصلاح قطاع الأمن والعدالة وحماية المدنيين، ونزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وجميع تلك التدابير، ككل مركَّب، تكتسي أهمية حيوية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وتحقيقاً لتلك الغاية، علينا أن نفكر في شراكات عسكرية ودبلوماسية وتنموية أكبر، تتجاوز التعاون بين الشمال والجنوب لتشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. لذلك، فإن وفدي يدعم الإجراءات التي اتخذها الأمم المتحدة، والمجلس خصوصاً، من خلال قراراته المختلفة بشأن منطقة غرب أفريقيا ككل وبلدانها فرادي.

إننا نحتاج إلى العمل معاً من أجل استقرار منطقة غرب أفريقيا وتنميتها تدريجياً وتحقيق الأمن الإنساني للجميع. ولذلك، فإننا نؤيد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالكامل، والأهم من ذلك، تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في المنطقة. ويقتضي ذلك توسيع مفهوم السلام والاستقرار من الأمن الذي محوره الدولة إلى الأمن الموجه لخدمة الناس، ومن الأمن العسكري البحت إلى الأمن غير العسكري، والذي يشمل الأولويات المهمة من مواد غذائية ومياه وأمن الطاقة، بما في ذلك الأمن النووي، في مسيرتنا من أجل الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن.

وكان السيد نزاربايف، رئيس كازاخستان، في وثيقته الأخيرة بشأن النموذج الأمني الجديد، بعنوان ”البيان. العالم. القرن الحادي والعشرين“، التي قدمها في ٣١ آذار/مارس في مؤتمر القمة الرابع للأمن النووي المعقود في واشنطن، قد اقترح وضع خطة المبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥. وهدفها الرئيسي القضاء على الأسباب الجذرية للحروب والنزاعات بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥. وفي خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/70/PV.13)، دعا أيضاً إلى تخصيص ١ في المائة من الميزانيات الدفاعية للدول الأعضاء لحساب الصندوق الخاص لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن معالجة قضايا القرصنة والسطو المسلح في البحر أمر ممكن من خلال الجمع بين التدابير القائمة، والعمل تحت إشراف الأمم المتحدة. ولذلك، ندعو جميع الوفود إلى دعم هذه النهج الجريئة والاستشرافية. فالتنمية والسلام مترادفان، وبالتالي، لا بد أن ندعم بلدان منطقة غرب أفريقيا في تنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. لذا، فإن كازاخستان تمد يدها إلى البلدان في أفريقيا من خلال المساعدة الفنية في إطار مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلينا أن نستثمر أكثر في مجال التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أثني على الصين لعقد هذه الجلسة المكرسة لمنطقة دون إقليمية عزيزة علينا للغاية ونتشارك شواغلها وطموحاتها، والموضوع الذي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا هو النظر في السبل والآفاق المحتملة لدعم جهود بناء السلام في ذلك الجزء من قارتنا الأم، أفريقيا.

لا تزال منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تواجه العديد من المشاكل الخطيرة فيما يتعلق بالسلم والأمن. والمواضيع المطروحة التي أثارت أكبر قدر من القلق هي، دون أدنى شك، الهجمات العشوائية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وعواقبها المزعزعة للاستقرار على حالة حقوق الإنسان والوضع الأمني والإنساني في بلدان حوض بحيرة تشاد، والتهديدات المستمرة التي تواجه عملية السلام في مالي، وتداعيات تفشي وباء فيروس إيبولا.

ثمة تحسينات ملحوظة، مثل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في عدد من بلدان المنطقة، فضلاً عن التقدم المحرز في القضاء على وباء إيبولا في بعض بلدان اتحاد نهر مانو – ويرجع الفضل في ذلك، جزئيا، إلى التعاون الممتاز بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا – غير أن تلك التحسينات لم تطمس التهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب في غرب أفريقيا. وفي واقع الأمر، ما زال التطرف العنيف والأنشطة الإرهابية تشكل تهديداً بالغ الخطورة للأمن والتنمية في غرب أفريقيا، وتزيد من حدة المشاكل السياسية والاقتصادية والإنسانية المتفاقمة في المنطقة، وتطغى على غيرها من التهديدات التي لا تقل أهمية، كالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة في خليج غينيا.

السيد الرئيس، وكما أوضحتم في الورقة المفاهيمية (S/2016/321، المرفق) التي أعدت لهذه المناقشة، فإن التهديدات للسلام لا تنبثق من الأنشطة الإرهابية فحسب، للأسف. فأنشطة القرصنة في خليج غينيا، الذي أصبح مركز الثقل الجديد للقرصنة في أفريقيا، قد خطفت الأضواء من خليج عدن، حيث أن تلك الظاهرة، ويا للعجب، قد اختفت تقريباً في مواجهة نشر أسطول عسكري دولي. وخليج غينيا، تلك المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية – تحتوي على ٨ في المائة من احتياطي النفط العالمي، ولكنها غنية أيضا بمصائد الأسماك وغيرها من الموارد البيولوجية – فضلاً عن كثافة حركة مرور السفن، مما يوفر العديد من الأهداف للمجموعات الصغيرة من القراصنة، التي عادة ما تكون مسلحة بشكل جيد وعنيفة .

لقد أصبحت المنطقة الساحلية الممتدة من السنغال إلى أنغولا أرض الصيد الجديدة للقراصنة. وفي غضون ١٠ سنوات شهدت المنطقة أكثر من ٦٠٠ من أعمال القرصنة التي أعاقت تنمية البلدان الساحلية في خليج غينيا بشكل كبير. وتكبدت الدول خسائر اقتصادية كبيرة، حيث كانت الإيرادات البحرية تمثل قرابة ٢٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية، وشملت الخسائر رجال الأعمال أيضاً، بما في ذلك بعض شركات النفط الغربية التي انسحبت من المنطقة. وكما أكدته تقارير الأمين العام بشأن المنطقة دون الإقليمية، لم يحرز تقدم يذكر فيما يتعلق بمكافحة القرصنة وتحسين الأمن والسلامة البحرية في خليج غينيا.

وبعد قمة ياوندي في عام ٢٠١٣، انتعشت الآمال في استجابة منسقة على الصعيدين الإقليمي والدولي لكبح تلك

الظاهرة، إلا أن انعدام الأمن البحري ما زال يشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي لدول المنطقة دون الإقليمية، في ظل عدم وجود نظام للرصد المشترك ومكافحة القرصنة. لذلك، فإن التحدي يتمثل في وضع إطار يسمح بتجميع الموارد الفنية والبشرية لدول المنطقة دون الإقليمية، فضلاً عن اتخاذ تدابير تنظيمية مناسبة وآليات مالية متكررة ويمكن التنبؤ بها لدعم المنطقة على المدى الطويل. وفي رأينا، فإن ذلك يتطلب توحيد الجهود التالية.

أولاً، تعزيز التضامن الدولي. ومن خلال القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، شجع مجلس الأمن دول خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا على تطوير استراتيجية إقليمية، بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين، فضلاً عن تنسيق الإجراءات من جانب الدول الأعضاء في البحر وتطوير تشريعاتها أو تعزيزها من أجل مكافحة القرصنة.

إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، تحت القيادة الرشيدة والفعالة للسيد بن شمباس – الذي أثني عليه ثناء عاطراً – لم يدخر جهداً لتنسيق جهود الدول الأعضاء والشركاء بغية تفعيل القرارات المتخذة في قمة ياوندي بالكامل. ومجموعة أصدقاء خليج غينيا، من جانبها، تؤدي دوراً متزايداً في رفع مستوى الوعي بتلك القضية.

مع ذلك، وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات، فإن الاستنتاجات التي خلصت إليها قمة ياوندي – وتشمل إعلاناً لرؤساء الدول، ومدونة لقواعد السلوك ومذكرة تفاهم – لم تفض بعد إلى النتائج المرجوة، والمساعدات الخارجية، الضرورية في تلك المرحلة، لا تزال محدودة. ومبادرة المنظمة البحرية الدولية لإنشاء صندوق دعم لتنفيذ قرارات ياوندي جديرة بالثناء، ولكن يبدو من الضروري لنا أن يكثف المانحون مساهماتهم التي ينبغي أن تتجاوز حد التدريب وتتركز على المعدات.

لقد آن الأوان لكي يشهد خليج غينيا تعبئة دولية فعالة وملتزمة مثل تلك التي تمتع بها خليج عدن. وبغية كسب المعركة ضد القرصنة، يجب أن يستجيب المجتمع الدولي بشكل إيجابي لنداء دول المنطقة من أجل الحصول على المساعدة الدولية، على غرار ما حدث في خليج عدن، حيث يمكن لقوات التدخل الدولية استخدام القوة وتنسيق عملياتها.

ويتمثل الجهد الثاني في تعزيز التنسيق بين الأقاليم. وبالنظر إلى حجم تلك الظاهرة، يبدو من الواضح أنه ما من بلد في المنطقة يستطيع حل مشكلة انعدام الأمن البحري وحده. ولئن كان صحيحاً أن الحوار الأقاليمي فيما يتعلق بآفة القرصنة قد تعزز بإنشاء مركز للتنسيق الأقاليمي لمكافحة القرصنة ومراكز إقليمية على طول الساحل، فإن عدم وجود تعاون بين أصحاب المصلحة لا يزال ملموساً بشكل كبير. ومع ذلك، وفي هذا السياق، نرحب بقرار رؤساء الأركان في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المتخذ في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والذي يقضي بدمج موريتانيا في بنية الأمن البحري في خليج غينيا.

وينبغي للدول الأعضاء التي تكون أولى ضحايا هذه الآفة أن تضاعف جهودها من أجل تفعيل ترتيب السلامة والأمن على الصعيد البحري الذي أرسي في خليج غينيا، على الرغم من الافتقار إلى الموارد اللوجستية والمالية. وبلدان المنطقة مدعوة إلى إيجاد بدائل لتمويل أعمال هياكلها البحرية بشكل مستدام، بما في ذلك مراكز التنسيق الإقليمية التي تعاني من نقص الموارد اللوجستية والبشرية.

ويواجه التعاون الإقليمي في بعض الأحيان الشلل نظرا لاستمرار النزاعات الحدودية الكبرى في ما بين البلدان الشاطئية. وبإمكان الخلافات المتعلقة بعملية ترسيم الحدود البحرية أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل الأمنية. وهذه المسألة ينبغي حلّها عن طريق التوقيع على اتفاقات لإنشاء مناطق

عمل مشتركة بين البلدان المعنية، على النحو الذي تتوخاه المادة ٨٣من اتفاقية قانون البحار.

ثالثا، يجب تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة القرصنة البحرية. وعلى مستوى الدول، ومن حيث الموارد البشرية، فإن التعاون بين الكيانات الوطنية والبعثات المتعلقة بالبحار لا يزال غير فعال، مع الافتقار حينا إلى وجود اتصالات بين سلاح البحرية والشرطة البحرية، أو خفر السواحل في بعض البلدان. أمّا بالنسبة إلى الأصول البحرية، فإن معظم البلدان، وبالرغم من الجهود التي تبذلها، لا تملك ترسانة كافية لهزيمة القراصنة في خليج غينيا، وهم مشهورون بأنهم الأكثر عنفا في العالم.

وللتغلب على هذه العقبات، ينبغي لكل دولة أن تواصل العمل على تعزيز إطارها التشريعي وبناء هياكلها الوطنية لإدارة الأمن البحري وتنسيقه، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية، من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

وفي الختام، أذكّر بأن المبادرة التي أطلقها المغرب في أيار/مايو ٢٠٠٩ بهدف تأسيس المؤتمر الوزاري للبلدان الأفريقية التي تقع على سواحل المحيط الأطلسي ستهيّئ مجالا وإطارا للتعاون في ما بين البلدان الأفريقية، حيث إجراءات مختلف البلدان في مجالات التعاون الإنمائي، وبناء السلام، ومنع نشوب الصراعات، والأمن الدولي، بما في ذلك مكافحة القرصنة البحرية، تعزز بعضها بعضا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيجيك (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نحن أيضا نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. إن الحالة الأمنية في خليج غينيا تكتسي أبعادا تنذر بالخطر الذي يهدد سلامة السفن المدنية من جميع أنحاء العالم، والمصالح الوطنية للبلدان الإقليمية. وبخلاف الصومال، حيث أدّت الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة القرصنة إلى تراجع مطرد في عدد الهجمات، يشهد خليج غينيا تصعيدا في أعمال القرصنة البحرية، بما في ذلك السطو المسلح واختطاف الرهائن منذ عام ٢٠٠٩.

إن سلامة الملاحة في خليج غينيا ونقل البضائع دون عوائق أمران حاسمان بالنسبة إلى التجارة الإقليمية والجهود الإنمائية للبلدان الساحلية. وكما أظهر اختطاف أفراد أتراك من طاقم سفينة لنقل البضائع تملكها شركة تركية، ومحاولة فاشلة من جانب قراصنة لاعتلاء سفينة أخرى ترفع العلم التركي، فإنه ما من بلد بمنأى عن هذا الخطر المتزايد في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي التماسك والتضامن اللازمين لمواجهة هذا التحدي والقضاء عليه. وفي غياب الاستجابات القوية، يتعزز القراصنة في خليج غينيا، ويوسعون أنشطتهم، ويستخدمون الأساليب المتطورة على نحو متزايد.

وتعتقد تركيا أن الإجراءات الفعالة لمكافحة القرصنة يجب أن تأخذ أسلوب عمل القراصنة في الاعتبار، فضلا عن ظاهر القرصنة والاتجاهات المستجدة. وينبغي أيضا تطبيق استجابات فعالة في نطاق السياق الأوسع للأمن البحري، مع التركيز بوجه خاص على تطور الشبكات الإجرامية. وينبغي للجهات الفاعلة الخارجية، والوكالات المانحة، والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تعمل مع دول خليج غينيا بطريقة منسقة. وسوف يتطلب هذا المسعى المشاركة والدعم من الخطط الإقليمية الحالية، على النحو الذي أظهره مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي انعقد في ياوندي عام ٢٠١٣، فضلا عن مؤتمر

القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، الذي انعقد أيضا في ياوندي خلال شباط/فبراير ٢٠١٦.

وانعدام التعاون والتنسيق بشكل فعال بين الهيئات الأمنية البحرية هي المسألة الأساسية التي تؤدي إلى فشل مكافحة القرصنة. والإسراع في تبادل المعلومات بين الدول الشاطئية عن أعمال القرصنة أمر في غاية الأهمية. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود ترتيبات بين بعض البلدان للقيام بأعمال المطاردة الحثيثة يعيق الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر. وينبغي للدول الشاطئية أن تجري التعديلات اللازمة في تشريعاتها المحلية، بغرض معاقبة القراصنة الذين يتم القبض عليهم في أعالي البحار.

وبالامكان تنسيق تنفيذ مختلف الاستراتيجيات الإقليمية القائمة بالفعل، وذلك في منتدى أوسع نطاقا يكون مخصصا لخليج غينيا، الأمر الذي من شأنه أن يشكل حلقة وصل بين الجهات الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجتمع الدولي الراغبين في تقديم الدعم لهذه القضية والقادرين على ذلك. وينبغي لبلدان المنطقة أن تتلقى المساعدة في بناء قدرات قواتها البحرية الوطنية وتعزيزها. أمّا توفير معدات الدعم، والتدريب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، ووضع طرائق جديدة للتعاون، فهي أمور مفيدة في هذا الاتجاه. وبغية تحسين قدرة البلدان الساحلية، يمكن انشاء صندوق استئماني خاص ضمن منظومة الأمم المتحدة من خلال اسهامات الحكومات المعنية، وإذا اقتضى الأمر، اسهامات الشركات الخاصة في قطاع الشحن والنقل البحري، الذي تتعرض أعماله التجارية للضرر بشكل مباشر من تلك الهجمات.

وتركيا على استعداد لاستكشاف جميع السبل الممكنة للتعاون بين الدول المتضررة من هذا التهديد، والإسهام بكل ما أوتيت من قدرة في تنفيذ استراتيجيات جديدة يمكن وضعها في الفترة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد مينيلاو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الاوروبي. وأدلي الآن أيضا ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، نود أن نثني على الرئاسة الصينية لمجلس الأمن، فضلا عن أنغولا والسنغال، على مبادرتها إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام المساعد، زيريهون، على إحاطته الإعلامية.

إن قبرص دولة بحرية ذات سجل من السفن يحتل المرتبة العاشرة بين الاساطيل الدولية. وهي مركز رئيسي لإدارة السفن، حيث يمثل ٢٠ في المائة من السوق العالمية لإدارة السفن العائدة لأطراف ثالثة. وبالتالي، فإن الأمن البحري أمر حيوي لبلدي. وقبرص عضو في المنظمة البحرية الدولية منذ عام ١٩٧٣، وعضو في مجلسها منذ عام ١٩٨٧. ونحن ما فتئنا مؤيدين بشدة للمنظمة البحرية الدولية بوصفها الهيئة التنظيمية الدولية الرئيسية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والسلامة البحريين. ولقد صدّقنا على جميع الاتفاقيات الدولية التي وضعتها المنظمة في هذا الصدد.

وفي سياق الاسهام في الدعوة الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2016/321، المرفق) المعروضة علينا بشأن تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات على الصعيد الوطني، نود القول إن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ينظمها قانون محدد يشمل غرب أفريقيا وخليج غينيا. ويخول هذا القانون الوزير المختص تنظيم مرور السفن عبر مناطق محفوفة بالخطر. علاوة على ذلك، عندما تكون السفينة في

منطقة خطرة، فإن ربان السفينة ومتعهدها ملزمان بتنفيذ تدابير إضافية، واستخدام أي وسيلة لكفالة أمن السفينة وأفرادها.

بيد أن تدابير الحماية الذاتية التي تطبقها السفن وأطقمها تكون محدودة الأثر إن لم تقترن بتعاون إقليمي ودولي في مجال إنفاذ القانون والتدابير الوقائية. وفي هذا الصدد، لا بد من تنفيذ عملية ياوندي بحزم ومن تعزيزها. إلى ذلك، من المفيد في هذا الصدد تحديد تركيز الأمم المتحدة على مسألة الجريمة البحرية في المنطقة، ربما على شكل قرار جديد لمجلس الأمن.

وفي الختام، اسمحوا لي بالقول إن قبرص تحيّي وتؤيد جميع المبادرات الرامية إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في سياق الأمم المتحدة، وتظل ملتزمة بتعزيز التعاون وأوجه التآزر على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبخاصة من خلال التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. أخيرا وليس آخرا، نحن ندرك تماما العلاقة بين الأمن البحري والحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر، ودعم آليات التنسيق الإقليمية، من الناحيتين السوقية والمالية، بغية التصدي للتحديات التي نواجهها.

ولا يمكن تحقيق الأمن أو الاستقرار أو السلام بدون تحقيق التنمية والمساواة والعدالة من جميع النواحي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفود الصين وأنغولا والسنغال على تنظيم هذه المناقشة بشأن التهديد الذي تشكله القرصنة في خليج غينيا. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد، تاي – بروك زيريهون، على إحاطته الإعلامية.

إن القرصنة في خليج غينيا تخلّف عواقب وخيمة على اقتصادات بلدان المنطقة دون الإقليمية. فهي تعيق الأنشطة البحرية، وتهدد الاستقرار والأمن في تلك الدول. لذلك، فإنها تشكل مصدر قلق كبير للبلدان حول خليج غينيا، بما في ذلك نيجيريا.

ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2016/4 في هذا اليوم، الأمر الذي يدل على التزام المجلس باستعادة السلامة والأمن في خليج غينيا. وتتطلع نيجيريا إلى استمرار انخراط المجلس في هذه المسألة، وفقا لولايته التي تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

إن العصابات الإجرامية التي تحركها دوافع الوصول إلى النفط الخام، وتلك المعنية بالاتجار بالسلع غير المشروعة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي التي تعمل في هذه المنطقة. وقد أدت أنشطتها إلى تصعيد الأعمال الإجرامية، بما فيها الهجمات المسلحة على السفن في خليج غينيا. والحوادث الأخيرة التي تمثلت في هجمات القراصنة قبالة سواحل نيجيريا تؤشر إلى ضخامة هذا التحدي. وهناك حاجة ملحة إلى مساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ استراتيجية الأمن البحري المتكاملة. ويتعين على حكومات المنطقة أن تواصل اتباع إجراءات الإنفاذ ضد شبكات القرصنة في البر. ونعتقد أن المنطقة بحاجة أيضا إلى زيادة أصولها البحرية وقوات طيرانها البحري، بغية تمكينها من التصدي بشكل مناسب للهجمات البحرية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، أقدمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على اعتماد الاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية. وهذه الاستراتيجية تتماشى مع القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وهي تكفل السياسة البحرية الكليّة لإطار العمل والتعاون في غرب أفريقيا. كما أنها تعزز أواصر التعاون مع الهيئات الإقليمية الأفريقية الأخرى.

ونعتقد أن هذه المبادرات تكمّل الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة في التصدي للقرصنة.

وثمة خطوة هامة صوب تنفيذ استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمثلت في تدشين مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات في آذار/مارس ٢٠١٥ للمنطقة البحرية المعروفة باسم المنطقة الرائدة هاء. وهذا يدل على التزام الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بالتصدي للمسألة الخطيرة المتمثلة في القرصنة البحرية، إلى جانب غيرها من الأنشطة غير المشروعة في البحر. والمنطقة الرائدة هاء التي تشمل نيجيريا والنيجر وتوغو وبنن، تقع أساسا في خليج غينيا، وتعتبر واحدة من أخطر المناطق البحرية في غرب أفريقيا. ومن الواضح أنه يلزم اتخاذ تدابير قوية لتوفير الحماية في تلك المنطقة.

وتعتقد نيجيريا أن استراتيجيات مكافحة القرصنة تتطلب تمويلا كافيا. ومكافحة القرصنة تنطوي على تعزيز الوعي بالمجال البحري، واقتناء معدات المراقبة لكفالة التصدي الفعال لحوادث القرصنة. وفي هذا الصدد، نكرر التزامنا بإعلان رؤساء دول وحكومات منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في مجالهما البحري المشترك لعام ٢٠١٣، الذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات بجمع المعلومات وتبادلها في ما بينهم، مع آليات التنسيق الإقليمية والدعم المقدم من الشركاء الاستراتيجيين.

وعلى الصعيد الوطني، عمدت إدارة السلامة البحرية النيجيرية، ووكالة السلامة البحرية، وسلاح البحرية النيجيرية إلى تعزيز التعاون العملي بينها. وأدى ذلك إلى تراجع كبير في عدد الهجمات حول ميناء لاغوس. وتقوم أيضا الوكالة وسلاح البحرية، بدعم من أجهزة المراقبة الإلكترونية، بإرسال دوريات لإنفاذ القانون ومكافحة القرصنة. وهذه الجهود تساعد في كبح القرصنة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في خليج غينيا.

ونيجيريا مستعدة لإقامة شراكات استراتيجية ودائمة مع أصحاب المصلحة الدوليين، من أجل تبادل المعلومات والدراية التقنية، واستعمال تقنيات المراقبة والوسائل الاعتراضية بهدف كبح القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يولي خليج غينيا المستوى نفسه من الأولوية المعطاة لخطر القرصنة في القرن الأفريقي والمحيط الهندي، لأنه لا يقل أهمية للعالم من حيث التجارة وإمكانية الوصول على الصعيد الاستراتيجي.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، والمنظمة البحرية الدولية، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، والصين والكثير غيرها التي نعجز عن ذكرها هنا. فجهودها الفردية والجماعية تشكل عاملا حاسما في تعزيز السلام والأمن في خليج غينيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.